جامعة يحى فارس -المدية –

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم : علوم اقتصادية

الموضوع:

آثار الصدمات النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطالبتين:

- قروامسة لبنى

- مزاري وفاء

الأستاذ المشرف:

سعودي محمد

أعضاء لجنة التقييم

عامر كمال	أستاذ محاضر	رئيسا
سعودي محمد	أستاذ محاضر	مشرفا ومقرر
جبارة مراد	أستاذ محاضر	ممتحنا

السنة الجامعية: 2022/2021.

شكـــــــر وتقدير

"رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين" النمل الآية: 19

الحمد لله عدد خلقه ورضا نفسه وزنة عرشه ومداد كلماته حمدا طيبا كثيرا مباركا فيه كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه أن منا على لإتمام هذا العمل المتواضع والصلاة والسلام على أشرف المرسلين أما بعد:

صعبة كلمات الشكر عند انتقاؤها والأصعب اختزالها في سطور لأنها بمدى قصورنا وعدم إيفائها حق صانعيها.

في البداية يطيب لي أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان والتقدير إلى الأستاذ المشرف " د. سعودي محمد" حفظه الله ورعاه وجعله ذخرا للعلم ونفع به الأمة.

كما لا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر إلى الأساتذة الذين ساعدوني ولم يبخلوا علي بفكرهم ونتائج تجربتهم والتمس خطى دربهم.

الإهـــــــــــــــــــــداء

-أهـــدي ثمرة عملـــي المتواضـــع هـــذا إلـــى من عشت الـــدهر لا أوفـــي حقـــهما رمز العـــطاء والكفـــاح منبع سعـــادتي ومسيرتي الـــتي أوصى بـــها الرحمان بالإحـــسان إلى" امـــــي" منبع الحنـــان والأمان.

إلى رمـــز المثابـــرة، ونور قلـــبي، وضـــياء دربي، خـــير رفيقي وهـــبة خالقـــي وربـــي، إلى تـــاج رأسي "أبـــي" الحبيب.

إلى من كانوا سندا وعونا لي في هذه الحياة إخوتي ومنبع سعادتي

إلـــى كـــافة عائلتي " مزاري، عطيل"

الى عائلة الزوج الكريم خاصة زوجي "عمار"

إلى كـــافة من علمنـــي حرفا

إلـــى جميع الأصدقاء والأحباء الذين عرفـــتهم خلال المشوار الدراسي أو خـــارجه

الى زميلتي في العمل " لبنى"

وفاء

الإهـــــــــــــــــداء

-أهـــدي ثمرة عملـــي المتواضـــع هـــذا إلـــى من عشت الـــدهر لا أوفـــي حقـــهما رمز العـــطاء والكفـــاح منبع سعـــادتي ومسيرتي الـــتي أوصى بـــها الرحمان بالإحـــسان إلى" امـــــي" منبع الحنـــان والأمان.

إلى رمـــز المثابـــرة، ونور قلـــبي، وضـــياء دربي، خـــير رفيقي وهـــبة خالقـــي وربـــي، إلى تـــاج رأسي "أبـــي" الحبيب.

إلى من كانوا سندا وعونا لي في هذه الحياة إخوتي ومنبع سعادتي "باتول و إسلام"

إلـــى كـــافة عائلتي " رحماني و قروامسة"

إلى كـــافة من علمنـــي حرفا

إلـــى جميع الأصدقاء والأحباء الذين عرفـــتهم خلال المشوار الدراسي أو خـــارجه

الى زميلتي في العمل " وفاء"

لبنى

المستخلص بالغة العربية:

تعد عملية التصدي للصدمات النقدية مؤشرا مهما لتقييم أداء السياسة النقدية في كل الدول، فالصدمات النقدية هي التذبذبات التي تحصل في المتغيرات النقدية خارج سيطرة السلطات النقدية، وان الأسباب التي دعت الاقتصاديين إلى الاهتمام بمسألة الصدمات النقدية هي تلك الآثار التي تنتج عنها، وتشتمل هذه الصدمات عدة أنواع منها صدمات (عرض النقد، طلب النقد، صدمات أسعار الفائدة، صدمات سعر الصرف)، ويتباين تأثير تلك الصدمات على الناتج و الأسعار لكون هذه المتغيرات تتأثر بشكل غير متساوي بالصدمة النقدية وحسب الوقت الذي تحدث فيه الصدمة وكذا مدى استقلالية السياسة النقدية، وقد تم تحليل اثر الصدمات النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر للمدة (2018/2000)، وقد توصلت الدراسة إلى أن مصدر الصدمة الموجبة للكتلة النقدية هو مصدرها السياسة المالية أما الصدمة الموجبة للقروض و معدل الفائدة فمصدرها السياسة النقدية.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، النمو الاقتصادي، الصدمات النقدية.

Abstract :

the process of addressing monetary shocks is an important indicator for evaluating the perfprmance of monetary policy in all countries, monetary shocks are the fluctuations that occur in monetary variables outside the control of monetary authorities, and the reasons that called i economists have to pay attention to the issue of monetary shocks are those effects that result from them, and these shocks include several types, including shocks (money supply, money demand, interest rate shocks, exchange rate chocks), and the impact of these shocks on output and prices varies because these variables are affected in a different way, equal to the monetary shock and according to the time when the shock occurs, as well as the extent of the independence of monetary policy, the impact of monetary shocks on economic growth in algeria for the period (2000/2018) has been analyzed . the study concluded that source of the positive shock to the monetary mass is the source of the financial policy, the positive sgock for loans and the interest rate, the source monetary policy.

Key words : monetary policy, economic growth, monetary shocks.

الموضوع	الصفحة
الإهداء	**-**
شكر وتقدير	**-**
مستخلص بالعربية	**IV**
مستخلص بالإنجليزية	**V**
فهرس المحتويات	**VI**
فهرس الجداول	**X**
فهرس الأشكال	**XI**
مقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري و المفاهيمي للصدمات النقدية.	
تمهيد	**15**
المبحث الأول: المدرسة النقدية.	**16**
المطلب الأول: نشأة المدرسة النقدية.	**16**
المطلب الثاني : أهداف المدرسة النقدية.	**17**
المبحث الثاني: ماهية الصدمات النقدية.	**19**
المطلب الأول: مفهوم الصدمات النقدية.	**19**
المطلب الثاني: أنواع الصدمات النقدية.	**20**
المطلب الثالث: أسباب الصدمات النقدية.	**22**
المبحث الثالث: أثار الصدمات النقدية.	**24**
المطلب الأول: الأثر على حجم الإنتاج والأجور الحقيقية.	**24**
المطلب الثاني: الأثر على حجم العمالة و المستوى العام للأسعار.	**25**
خلاصة الفصل.	**27**

الموضوع	الصفحة
الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي	
تمهيد.	**29**
المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي.	**30**
المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي.	**30**
المطلب الثاني: عناصر النمو الاقتصادي.	**31**
المطلب الثالث: أنواع النمو الاقتصادي.	**32**
المبحث الثاني: محددات النمو الاقتصادي، طرق قياسه وأهدافه.	**34**
المطلب الأول: عوامل النمو الاقتصادي.	**34**
المطلب الثاني: طرق قياس النمو الاقتصادي.	**36**
المطلب الثالث: أهداف النمو الاقتصادي.	**38**
المبحث الثالث: نظريات النمو الاقتصادي.	**39**
المطلب الأول: النظرية الاقتصادية	**39**
المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية.	**42**
المطلب الثالث: النظرية الحديثة للنمو.	**43**
المطلب الرابع: النظرية الداخلية للنمو الاقتصادي.	**44**
خلاصة الفصل.	**46**
الفصل الثالث: تحليل أثار الصدمات النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر (2018/2000).	
تمهيد	**48**
المبحث الأول: تحليل الصدمات النقدية في الجزائر (2018/2000).	**49**
المطلب الأول: تطور السياسة النقدية في الجزائر.	**49**
المطلب الثاني: الصدمات النقدية في الجزائر (2018/2000).	**52**
المطلب الثالث: الصدمات النقدية المرتبطة بمتغيرات الصدمة.	**62**
المبحث الثاني: تحليل النمو الاقتصادي في الجزائر (2018/2000).	**64**
المطلب الأول: تحليل النمو الاقتصادي في الجزائر (2018/2000).	**64**
المطلب الثاني: تحليل معدلات النمو خارج المحروقات وخارج الفلاحة في الجزائر	**76**

(2018/2000).	
المبحث الثالث: تحليل أثر الصدمات النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر (2018/2000).	**79**
المطلب الأول: تحليل أثر صدمة الكتلة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر (2018/2000).	**79**
المطلب الثاني: تحليل أثر صدمة معدل الفائدة على النمو الاقتصادي في الجزائر (2018/2000).	**84**
المطلب الثالث: تحليل أثر صدمة القروض على النمو الاقتصادي في الجزائر (2018/2000).	**89**
خلاصة الفصل.	**94**
خاتمة.	**96**
قائمة المراجع.	**99**

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
(**1.3**)	تطور الكتلة النقدية في الجزائر (2018/2000).	**53**
(**2.3**)	تطور معدل الفائدة في الجزائر (2018/2000).	**55**
(**3.3**)	تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر (2018/2000).	**57**
(**4.3**)	تطور معدل الفائدة في الجزائر (1999/1999).	**59**
(**5.3**)	تطور القروض إلى الاقتصاد في الجزائر (2018/2000).	**61**
(**6.3**)	تطور نمو إجمالي الناتج الداخلي في الجزائر (2018/2000).	**64**
(**7.3**)	تطور معدل نمو المحروقات في الجزائر (2018/2000).	**66**
(**8.3**)	تطور معدل نمو الصناعة في الجزائر (2018/2000).	**68**
(**9.3**)	تطور معدل نمو الخدمات المسوقة في الجزائر (2018/2000).	**70**
(**10.3**)	تطور نمو قطاع البناء و الإشغال العمومية في الجزائر (2018/2000).	**72**
(**11.3**)	تطور نمو قطاع الفلاحة في الجزائر (2018/2000).	**74**

(**12.3**)	تطور النمو الاقتصادي خارج المحروقات في الجزائر (2018/2000).	**76**
(**13.3**)	تطور نمو قطاع الصناعة في الجزائر (2018/2000).	**78**
(**14.3**)	تطور النفقات و الكتلة النقدية في الجزائر (2018/2000).	**79**
(**15.3**)	تطور النفقات و النمو الاقتصادي في الجزائر (2018/2000).	**81**
(**16.3**)	تطور معدل النمو والسيولة في الجزائر (2018/2000).	**83**
(**17.3**)	تطور معدل الفائدة وحجم الاستثمار في الجزائر (2018/2000).	**85**
(**18.3**)	تطور النمو الاقتصادي وحجم الاستثمار في الجزائر (2018/2000).	**87**
(**19.3**)	تطور نمو القروض الموجهة للقطاع العام والخاص ونمو القطاع العام والخاص في الجزائر (2018/2000).	**89**
(**20.3**)	تطور حجم القروض المتعثرة والقروض الموجهة لاقتصاد في الجزائر (2018/2000).	**91**

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
(**1.1**)	أثار الصدمات الاقتصادية.	**24**
(**1.3**)	تطور الكتلة النقدية m2 في الجزائر خلال الفترة (2018/2000).	**54**
(**2.3**)	تطور معدل الفائدة في الجزائر (2018/2000).	**56**
(**3.3**)	تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر (2018/2000).	**58**
(**4.3**)	تطور معدل الفائدة في الجزائر للفترة (1999/1990).	**59**
(**6.3**)	تطور نمو إجمالي النمو الداخلي في الجزائر (2018/2000).	**65**
(**7.3**)	تطور قطاع المحروقات في الجزائر (2018/2000).	**67**
(**8.3**)	تطور قطاع الصناعة في الجزائر (2018/2000).	**69**
(**9.3**)	تطور قطاع الخدمات المسوقة في الجزائر (2018/2000).	**71**
(**10.3**)	تطور قطاع البناء و الأشغال العمومية في الجزائر (2018/2000).	**73**
(**11.3**)	تطور نمو قطاع الفلاحة في الجزائر (2018/2000).	**75**
(**14.3**)	تطور نمو الكتلة النقدية والنفقات العامة في الجزائر (2018/2000).	**80**
(**15.3**)	تطور النفقات والنمو الاقتصادي في الجزائر (2018/2000).	**82**
(**16.3**)	تطور معدل النمو والسيولة في الجزائر (2018/2000).	**84**
(**18.3**)	تطور النمو الاقتصادي و حجم الاستثمار في الجزائر (2018/2000).	**88**
(**19.3**)	تطور نمو القروض الموجهة للقطاع العام والخاص ونمو القطاع العام والخاص في الجزائر (2018/2000).	**90**
(**20.3**)	تطور حجم القروض المتعثرة والقروض الموجهة لاقتصاد في الجزائر (2018/2000).	**93**

ازداد الاهتمام بظاهرة النمو الاقتصادي في العالم فحظيت بذلك باهتمام الكثير من الباحثين الاقتصاديين باعتباره المعيار الأول في تصنيف الدول عبر العام وكونه أقرب مؤشر لقياس الأداء الاقتصادي، حيث أن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي يشير بالضرورة إلى تحسين المستوى المعيشي للفرد، وهو ما نتج عنه العديد من نظريات ونماذج النمو الاقتصادي، والتي حاولت دراسة وإعطاء تفسير لهذه الظاهرة الاقتصادية، ومعرفة مختلف محدداتها وعناصرها وكيفية قياس معدلات هذا النمو.

وتعتبر السياسات الاقتصادية المتبعة من أهم العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي، حيث إذا ما تعرضت هذه السياسات إلى صدمات سواء داخلية أو خارجية ستؤثر بشكل كبير على النمو الاقتصادي خاصة إذا كانت صدمات نقدية، يكون تأثيرها الأكبر على نشاط القطاعات الاقتصادية وبالتالي التأثير على النمو الاقتصادي.

وعليه تناولنا في بحثنا أثر الصدمات النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2018/2000)، مما أدى بنا إلى طرح الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير الصدمات النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

ولأجل الإلمام بجوانب هذه الإشكالية ارتأينا طرح هذه التساؤلات:

1. ما المقصود بصدمات السياسة النقدية، وما هي أهم أنواعها؟
2. ما المقصود بالنمو الاقتصادي، وما هي أهم نظرياته؟
3. ما طبيعة الصدمات النقدية في الجزائر؟

الفرضيات:

1. زيادة الكتلة النقدية تؤدي إلى زيادة الاستثمار وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي .
2. يعبر النمو الاقتصادي ظاهرة اقتصادية تتأثر بتراكم رأس المال فقط.
3. كل الصدمات التي عرفها النمو الاقتصادي في الجزائر مصدرها نقدي، جاءت من متغيرات السياسة النقدية.

وللإجابة على هذه الإشكالية تناولنا في بحثنا ثلاث فصول، كل فصل يتفرع إلى ثلاث مباحث وكل مبحث يتفرع إلى مطالب.

تناولنا في الفصل الأول الإطار لمفاهيمي والنظري للصدمات النقدية، أما الفصل الثاني فتناولنا فيه ظاهرة النمو الاقتصادي وعالجناه من نواحي مختلفة، أما الفصل الثالث فخصصناه للدراسة التطبيقية حيث ناقشناه في ثلاث مباحث عن كيفية تأثير الصدمات النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2018/2000).

أهمية البحث:

دراسة أثر الصدمات النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2018/2000).

هدف البحث:

التعرف على طبيعة الصدمات التي تعرض لها النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2018/2000).

المنهج المتبع: قصد الإحاطة بجوانب الموضوع الدراسة تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي، باستخدام أدوات إحصائية.

الدراسات السابقة:

1. قياس وتحليل أثار صدمات السياسة النقدية على النمو الاقتصادي، بوصافي كمال، بوسيكي حليمة، 2016، مقال، منشورة في مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد التاسع، جوان 2018، الإشكالية: ما أثار صدمات السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر في الأجلين القصير والطويل؟،المهج المتبع: المنهج الوصفي التحليلي وأسلوب القياس في تكوين النموذج، تناول البحث الإطار النظري للسياسة النقدية، عموميات حول الصدمات النقدية ثم قياس أثار الصدمات النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر، اتضح من خلال الدراسة أن السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة كلها غير مستقرة في المستوى إلا أنها مستقرة الفرق الأول، هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه بين الكتلة النقدية والناتج الداخلي الإجمالي وهي في اتجاه الكتلة النقدية.

2.طبيعة الصدمات الاقتصادية (صدمات الطلب، صدمات العرض) وسبل علاجها، نسيمة بن يحى، منشورة في مجلة الاقتصاد والتنمية-مخبر التنمية المحلية- جامعة المدية، العدد05، جانفي 2016، الإشكالية: ما الوسائل والسياسات اللازمة للتغلب على الصدمات الاقتصادية، وقد تناول البحث ماهية الصدمات الاقتصادية، كما توصل إلى أن طبيعة الصدمة يصعب التعرف عليها نظرا للتشابك الموجود في النظم الاقتصادية.

3.أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر(2012/1989)، ضيف أحمد،(2015/2014)، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر-3-،الإشكالية: ما مدى تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر؟ وكيف يمكن تفعيل هذه السياسة من أجل تحقيق نمو اقتصادي مستديم ؟، المنهج المتبع: المنهج الاستنباطي، حيث تناول البحث حيثية جزئية من بحثنا تمثلت في النمو الاقتصادي، فتوصل إلى أن النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس تطور اقتصاديات الدول، و أن تطور النظريات الاقتصادية أدي إلى تطور مفهوم النمو الاقتصادي والعوامل المحددة له.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري لصدمات النفربة

تمهيد:

تعد عملية التصدي للمشاكل من موضوعات التي تحظى باهتمام كبير على مستوى العالم، إذ أن هذا الاهتمام دفع الاقتصاديون لدراسة هذه المشاكل قبل وقوع الاقتصاد في تقلبات الاقتصادية المفاجئة، والصدمات التي قد يكون لها أثار غير مرغوبة في الاقتصاد، في حين إن تقليص الصدمات النقدية يعد مؤشرا هاما على جودة وفعالية السياسة النقدية ووضوح الرؤيا المستقبلية ومعرفة حال الاقتصاد، وتشمل الصدمات النقدية على عدة أنواع ، كما قد يكون لها أثار تنتج عنها .

وعليه قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: المدرسة النقدية.

المبحث الثاني: ماهية الصدمات النقدية.

المبحث الثالث: أثار الصدمات النقدية.

المبحث الأول: المدرسة النقدية.

عندما عجزت المدرسة الكينزية عن مواجهة المشاكل ، أصبح من الطبيعي أن تتجاوز الأحداث الفكر الكينزي، فقد أصبح واضحا في عدم إمكانية الكينزية من إيجاد الحلول اللازمة والسريعة للمشكلات التي بدأت أثارها واضحة، هذا فسح المجال لتنظير اقتصادي جديد يحاول أن يجد مكانه بديلا عن الفكر الكينزي السائد، بعدها لتظهر المدرسة النقودية والذي كان الأب الروحي ومؤسسها هو ميلتون فريدمان الذي جاء بشعار من أن الخلاص من المشكلات القائمة هو بالعودة الأصول والمنابع للفكر الكلاسيكي، لقد خدمت هذه المدرسة ظروف اقتصادية مصاحبة منها (ارتفاع مستويات التضخم، ارتفاع أسعار النفط)، مما وفر مساحة لقبول أفكار هذه المدرسة لغرض الخروج من الأزمة.

المطلب الأول: نشأة المدرسة النقدية.

ظهرت المدرسة النقدية (**مدرسة شيكاغو**) ما بين 1978/1954 من مجموعة من الاقتصاديين العالمين في مدرسة شيكاغو والتي ارتأت الرجوع إلى الفكر الكلاسيكي ورفض التحليل الكينزي ومن أبرز هؤلاء **ميلتون فريدمان وانا شوارتز**، يرى أصحاب هذه المدرسة أن التضخم والذي كان هو الوضع السائد آنذاك هو ظاهرة نقدية بحتة ناتج عن اختلال التوازن بين عرض نقود والطلب عليها، ويرون أن أي محاولة لتحليل أسباب ارتفاع مستوى الأسعار وكمية النقود في التداول وأن عجز سياسات المدرسة الكينزية عن مواجهة المشاكل التي ظهرت في أواخر الستينات وعقد السبعينات التي تمثلت بارتفاع معدلات البطالة والتضخم وهو ما عرف فيما بعد بظاهرة التضخم الركودي الناتج عن الصدمات النفطية، أدى إلى تقبل أفكار الاقتصادي **ميلتون فريدمان** الذي طور نظرية النقدية منذ الأربعينات ولكن أفكاره لم تلق القبول آنذاك وبعدها ليحل مصطلح الاقتصاد النقدي بدل الاقتصاد الكينزي[1].

[1] مهدي سهر الجبوري، خضير عباس حسين، **تحليل الصدمات الاقتصادية للاقتصاديات النامية**، دار الأيام للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2018، ص71.

ترتكز أطروحة المدرسة النقودية على تقرير ضخم أصدره **فريدمان و أنا شوارتز** بعنوان التاريخ النقدي للولايات المتحدة يحمل فيه المؤلفان على كينز منطلقين من أنه لم يعط السياسة النقدية ما تستحق من الاهتمام والدور في تحليله[1].

وارتكز التحليل النقدي لفريدمان مؤسس هذه المدرسة وزملائه على مجموعة المبادئ هي[2]:

1. يؤدي عرض النقد دور المتغير الوحيد الفعال في تحديد مستويات الدخل والناتج الكلي.

2. تؤدي زيادة عرض النقد إلى زيادة الدخل والناتج في الأجل القصير والأجل الطويل فستؤدي إلى زيادة مستوى الأسعار ويتميز هذا التحليل عن تحليل كينزي بأنه تحليل ديناميكي للأجلين القصير والطويل أما التحليل الكينزي فانه تحليل للأجل القصير.

3. عند التحليل النقدي السياسة النقدية هي السياسة الفعالة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي أما السياسة المالية لها دور ثانوي، ركز النقديون على أهمية هيكلة السياسة النقدية بطريقة تسمح بزيادة عرض النقد بمعدل ثابت ومستقر بنسبة تتراوح بين 3 و5 سنويا.

4. يكون منحنى فيليبس شديد الانحدار في الأجل القصير في حين يكون عموديا في الأجل الطويل.

المطلب الثاني: أهداف المدرسة النقدية.

المدرسة النقدية مدرسة فكرية للاقتصاد الكلي تركز على الحياد النقدي على المدى الطويل، وعدم الحياد النقدي على المدى القصير، والتمييز بين أسعار الفائدة الحقيقية والاسمية ودور المجاميع النقدية في السياسة تحليل، ويرتبط بشكل خاص بكتابات ميلتون فريدمان وانا شوارتز مع مساهمين الأوائل خارج الولايات المتحدة ، واستخدم بعض الصحفيين خاصة في المملكة المتحدة المصطلح للإشارة إلى الدعم العقائدي لمواقف السوق الحرة بشكل عام، ولكن هذا الاستخدام غير مناسب حيث إن العديد من دعاة السوق الحرة لن يحلموا بوصف أنفسهم بأنفسهم.

يمتلك الاقتصاد الحياد النقدي الأساسي على المدى الطويل إذا كانت الزيادة الخارجية للنسبة المئوية في مخزونه من المال ستتبع في النهاية، بعد إجراء جميع التعديلات دون أي أثار على المتغيرات الحقيقية مثل الاستهلاك والإنتاج،

[1] محمد عمر ابو عيده، عبد الحميد محمد شعبان، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2012، ص453.

[2] مهدي سهر الجبوري، **تحليل الصدمات الاقتصادية للاقتصاديات النامية**، مرجع سبق ذكره، ص ص71 72.

وفي حين يعتمد معظم الاقتصاديين أن الحياد على المدى الطويل هو سمة من سمات اقتصاديات السوق الفعلية على الأقل تقريبا، لا تؤكد أي مجموعة أخرى من خبراء الاقتصاد الكلي على هذا الاقتراح بقوة مثلما يفعل خبراء النقد.

كما يعترض البعض على أنه في الواقع العلمي ولا تقوم البنوك المركزية الفعلية بتطبيق سياسة تقريبا أبدا بحيث تنطوي على تغيرات خارجية في عرض النقود، وهذا الاعتراض صحيح من الناحية الواقعية ولكنه غير ذي صلة والأمر الحاسم هو ما إذا كانت خيارات العرض والطلب للأسر والشركات تعكس القلق فقط للكميات الأساسية للسلع والخدمات التي يتم استهلاكها وإنتاجها، وإذا حدث ذلك فسيكون للاقتصاد خاصة الحياد الطويل المدى، وبالتالي فان رد الفعل الموصوف للتغير الافتراضي في المعروض من النقود سيحدث[1].

[1] Osikhotsali momoh, monetarism, updated july 25, 2021, http://www.monetarism definition investopedia.com ,17 february 2022 , 19 :16p p.m.

المبحث الثاني: ماهية الصدمات النقدية .

يعد بروز الصدمات النقدية مؤشرا هاما عن وجود خلل في السياسة النقدية لكونها انعكاسا لعدم الدقة والوضوح في تنفيذها، وتتميز الصدمات النقدية بتنوع مصادرها وتعدد المتغيرات التي تسببها، فضلا عن انتقال تأثيرها إلى العديد من المتغيرات الاقتصادية منها معدلات الفائدة وأسعار الصرف وحجم القروض الموجهة للاقتصاد.

المطلب الأول: مفهوم الصدمات النقدية.

الزيادة الفجائية والمهمة في وسائل الدفع المتاحة في الاقتصاد، وتأخذ الصدمات النقدية شكل زيادة أو نقصان في الطلب على النقود نسبة إلى المعروض منها وهناك من يحتسبها عن طريق سلوك البنك المركزي بالتدخل في المعروض النقدي خلال عمليات سوق المفتوحة[1].

الصدمات النقدية هي شكل من أشكال الصدمات الاقتصادية الداخلية، وتأخذ الصدمات النقدية شكل زيادة أو نقصان في الطلب على النقود نسبة إلى معروض منها ولكن من يصل احتسابها عن طريق سلوك البنك المركزي بالتدخل في المعروض النقدي من خلال عمليات السوق المفتوحة[2].

تنشا في الأساس من عدم استقرار الطلب على النقود، والذي يظهر على هيئة تغيرات في مدى إقبال الاقتصاديون على حيازة العملة المحلية في ضوء الابتكارات المستحدثة في الأوراق المالية أو التذبذبات في مستوى الثقة[3].

وقد عرف كل من فريدمان و انا شوارتز (1965) الصدمة النقدية باعتبارها الحركة التي لم تكن لتحدث في فترات أخرى أو ظروف أخرى نظرا لنمط النشاط الحقيقي وهذا التعريف لا يعني أن الصدمة النقدية هي حركة نقدية بعيدة كل البعد عن التطورات الاقتصادية الكامنة.

أما **romer and romer (1989)** فقد عرفوا الصدمة النقدية بأنها الحلقة التي حاول مجلس الاحتياطي الاتحادي من خلالها ممارسة التأثير الانكماشي على الاقتصاد من اجل الحد من التضخم[1].

---

[1] مهدي سهر الجبوري، خضير عباس حسين، **تحليل الصدمات الاقتصادية للاقتصاديات النامية**، مرجع سبق ذكره، ص48.

[2] عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، **سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية نظرية وتطبيقات**، دار الصفاء للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2011، ص118

[3] عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، **سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية نظرية وتطبيقات**، مرجع سبق ذكره، ص13.

المطلب الثاني: أنواع الصدمات النقدية.

قسم كل من ماكدونالد و هالوود بالاستناد إلى الصدمات النقدية إلى صدمات عرض النقد وصدمات الطلب على النقود، إلا أن التعريف الأكثر شمولية يتضمن بالإضافة إلى تقسيم صدمات سعر الصرف و صدمات سعر الفائدة.

1. صدمات عرض النقد: monetary supply shocks

تعرف صدمات عرض النقد بأنها التغير غير المتوقع في المعروض النقدي الاسمي، وقد تكون هذه الصدمات إيجابية أو سلبية فالصدمة النقدية الإيجابية هي زيادة غير متوقعة في المعروض النقدي التي تؤدي إلى زيادة الاستثمار ومن ثم الناتج أما الصدمة السلبية فهي الانخفاض غير المتوقع في المعروض النقدي و الذي يؤدي إلى انخفاض الناتج. وتؤثر التغيرات في عرض النقد على المستوى العام للأسعار و التضخم وسعر الصرف ودورة الأعمال، ويعتبر متغير عرض النقد الاسمي (ms) متغيرا خارجيا (exogenous) يتحدد بقرارات وإجراءات البنك المركزي، وتحدث صدمة عرض النقد والتي يمكن قياسها من خلال حجم التغيرات التي تحدث في المتغير العشوائي، ونلاحظ أن هذه التغيرات سوف تنقل دالة عرض النقد بالكامل فإذا كانت تلك التغيرات إيجابية سوف تنتقل الدالة جهة اليمين لتمثل الزيادة في كمية عرض النقد أما إذا كانت التغيرات سلبية فإنها سوف تنقل الدالة جهة اليسار لتمثل النقصان في كمية عرض النقد[2].

2. صدمات طلب النقد: monetary demand shocks

تعرف صدمات طلب النقد بأنها التغيرات العشوائية في الطلب على النقود نتيجة للتغيرات في طلب الأفراد والمؤسسات والقطاع الحكومي والقطاع الخارجي على النقود والناجمة عن عوامل مختلفة كمتغيرات الدخل وسعر الفائدة و الأسعار فعلى سبيل المثال إن ارتفاع المستوى العام للأسعار يزيد من الطلب على النقود لتغطية العجز في القوة الشرائية ويحصل العكس في حالة انخفاض مستويات الأسعار، كما أن ارتفاع الدخول يزيد من نسبة الاحتفاظ بالنقود أي بمعنى زيادة الطلب على النقود كذلك بالنسبة لسعر الفائدة فانه يعد عاملا رئيسا في التأثير على الطلب النقدي ويرتبط بعلاقة عكسية مع الطلب النقدي فارتفاع سعر الفائدة يخفض من الطلب النقدي إذ

---

[1] ايمان عبد الرحيم الحسيني، هاشم مرزوك الشمري، **اثر الصدمات النقدية في الناتج المحلي الإجمالي في اليابان**، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، العدد20،2017 ، ص219.

[2] إيمان عبد الرحيم حسيني، نفس المرجع، ص 221.

يستثمر الأفراد و المنشأة الأرصدة النقدية في سندات قصيرة الأجل للحصول على العائد المرتفع ويحصل العكس في حالة انخفاض سعر الفائدة.

وقد تكون هذه الصدمات إيجابية أو سلبية فالصدمة النقدية الإيجابية هي زيادة غير متوقعة في الطلب النقدي أما الصدمات النقدية السلبية فهي الانخفاض غير المتوقع في الطلب النقدي[1].

3.صدمات سعر الفائدة interest rate shocks

تعرف صدمة سعر الفائدة بأنها صدمة نقدية سعرية تنشأ نتيجة التغيرات العشوائية التي تحدث في دالة سعر الفائدة والتي تؤثر على مستوى النشاط الاقتصادي. وقد تكون هذه الصدمات إيجابية أو سلبية فالصدمة النقدية الإيجابية هي زيادة غير متوقعة في سعر الفائدة أما الصدمة النقدية السلبية فهي انخفاض غير المتوقع في سعر الفائدة. وسعر الفائدة هو مقدار الفائدة في فترة محددة كنسبة مئوية من المبلغ الأصلي التي تدفع لاقتراض النقود، ويعد سعر الفائدة أداة حيوية للسياسة النقدية وتؤخذ في الاعتبار عند التعامل مع المتغيرات مثل الاستثمار والتضخم والبطالة، البنوك المركزية للدول عموما تميل إلى خفض معدلات الفائدة عندما يرغبون في زيادة الاستثمار والاستهلاك في اقتصاد البلاد. ومع ذلك فان انخفاض سعر الفائدة كسياسة اقتصاد كلي يمكن أن يكون محفوفا المخاطر وقد يؤدي إلى خلق فقاعة اقتصادية[2]، حيث يمكن أن تنجم تذبذبات بسعر الفائدة الاسمي عن تدخل البنك المركزي بوضع سعر فائدة لا ينسجم مع الحالة الاقتصادية السائدة والذي يعود أحيانا إلى اعتماد اغلب البنوك المركزية بوضع سعر فائدة على قاعدة نسب الفائدة البسيطة المتضمنة فجوة الناتج ونسب التضخم، فإذا كان تحديد فجوة الناتج يتسم بالعشوائية تؤدي إلى انحراف فجوة الناتج عن الفجوة الفعلية كذلك في تحديد نسب التضخم كلها تؤدي إلى إتباع سعر فائدة لا يتسم بالدقة، وان وضع سعر فائدة غير دقيق يؤدي إلى نتائج عكسية لا ترغب السلطات النقدية بها[3].

4.صدمات سعر الصرف exchange rate shocks

تعد صدمات سعر الصرف احد الصدمات النقدية السعرية، وتعرف صدمة سعر الصرف بأنها التغيرات العشوائية التي تحدث في دالة سعر الصرف، إذ تؤثر التذبذبات الكبيرة العشوائية وغير العشوائية في سعر الصرف الأجنبي مقابل العملة المحلية على مستوى النشاط الاقتصادي، كما أن مستوى النشاط الاقتصادي لا ينحصر تأثره بهذا

[1] إيمان عبد الرحيم كاظم، **أثر الصدمات النقدية في الاستقرار الاقتصادي تجارب دول مختارة**، أطروحة دكتورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2016، ص ص 23-24.

[2] نفس المرجع، ص28.

[3] إيمان عبد الرحيم الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص222 .

المتغير فحسب بل بتقلبات أسعار الصرف للدول الشريكة التجارية، ويتوقف حجم هذا التأثير على طبيعة تلك الاقتصاديات فيكون كبيرا في الاقتصاديات الصغيرة والمفتوحة في حين يقل تأثيرها في الاقتصاديات الكبيرة والمغلقة نسبيا[1].

المطلب الثالث: أسباب الصدمات النقدية.

تنشأ الصدمات النقدية نتيجة عوامل عشوائية وغير مقصودة تؤثر على قرارات السياسة النقدية كالاختلاف في وجهات النظر لصناع السياسة النقدية فضلا عن أثار العوامل السياسية للبلد والعوامل الفنية المتمثلة في أخطاء القياس في استخدام البيانات المتوفرة من قبل صانعي السياسة، ويمكن إدراج بغض العوامل التي تتسبب في حدوث الصدمات النقدية في النقاط الآتية[2] :

1. قد تنشأ الصدمات النقدية نتيجة استخدام البنوك المركزية لمقاييس لا تتسم بالدقة ولاسيما عند الاعتماد على القياس الكمي كونها مقاييس تقليدية.

2. استخدام إجراءات غير مناسبة قد تخفي وجود علاقة بين السياسة النقدية والمتغيرات الاقتصادية الأخرى الموجودة في الواقع أو خلق مظهر لعلاقة لا تتضمن علاقة سببية صحيحة.

3. عيوب في المقاييس التقليدية للسياسة النقدية منها احتمال الحركة الذاتية للمعروض النقدي علة سبيل المثال يميل العروض النقدي للارتفاع في الأوقات الجيدة لان المضاعف النقدي يرتفع.

4. مشكلة أخرى للمقاييس التقليدية هي أنها تحتوي على نحو شبه مؤكد تحركات استباقية لتجنب مشكلة النمو الداخلي فمثلا كان هدف استخدام مجلس الاحتياطي الاتحادي الأمريكي لبعض المتغيرات مثل سعر الفائدة على الأموال والاحتياطات غير المقترضة كمقياس للسياسة النقدية مما أدى إلى استخدام البنك المركزي أدواته للحفاظ على ذبذبات أسعار الفائدة ضمن نطاق محدد وقد يؤدي استخدام أسعار الفائدة كهدف إلى حركة غير متوقعة وعكسية في الاحتياطات والمجاميع النقدية.

5. تمارس سمعة البنك المركزي دورا مهما في نجاح أو فشل السياسة النقدية، فعندما يكون البنك المركزي ذا سمعة جيدة ومصداقية سوف يكون له دورا حاسما في تحديد الأسواق كما أن الوكلاء (المستهلكين والشركات) عندما يعتقدون بان صناع القرار ملتزمون بخفض التضخم فإنهم يتوقعون بان الأسعار المستقبلية سوف تكون اقل أما إذا

[1]. إيمان عبد الرحيم حسيني، **اثر الصدمات النقدية في الناتج المحلي الإجمالي في اليابان**، مرجع سبق ذكره، ص 220.

[2] Romer and romer , anew measure of monetary shock derivavation and imlication the american economic riview, vol 94 septembre (2004), p1055.

كان البنك لا يمتلك السمعة الجيدة ولا المصداقية في إعلاناته فان السياسة النقدية ستفشل وتكون عرضة للصدمات.

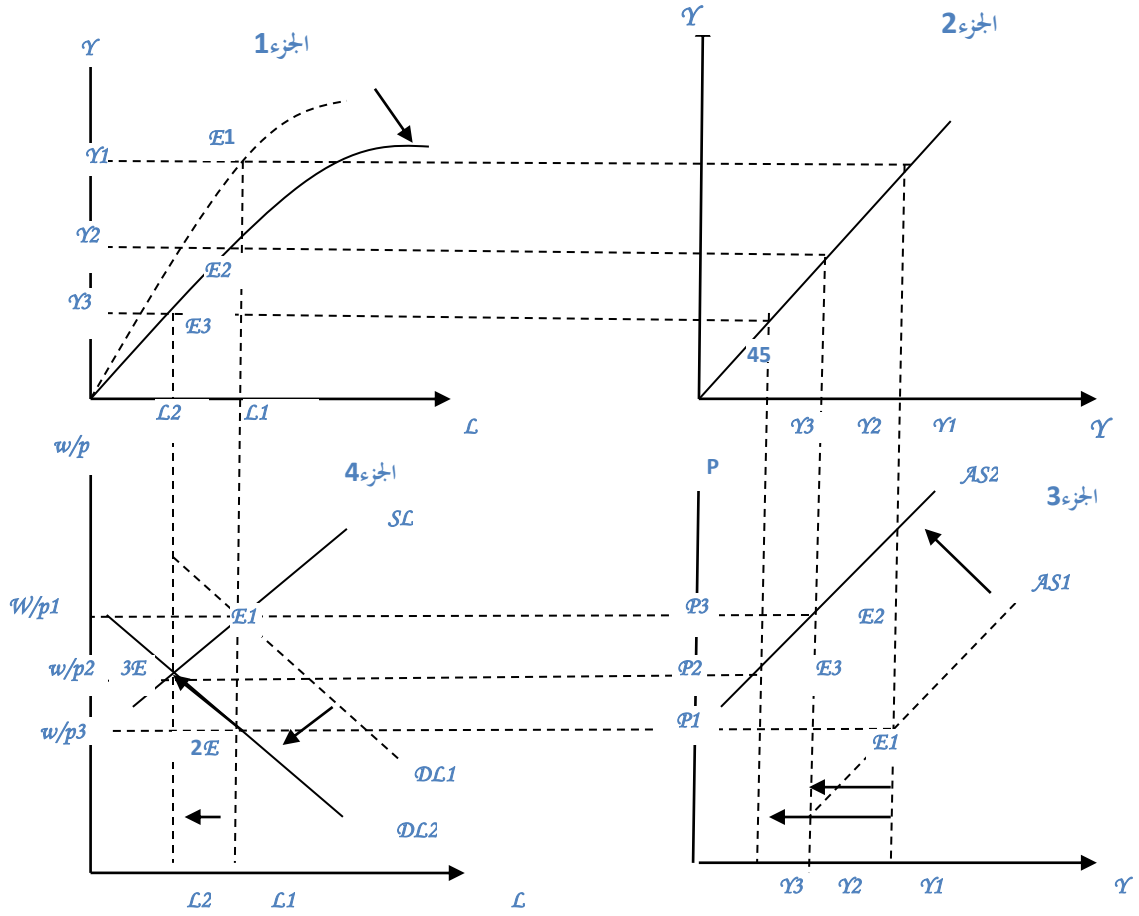
6. الاقتصاديات المفتوحة سوف تجعل من السياسة النقدية تفاضل بين الأهداف المحلية على سبيل المثال (الإنتاج والتضخم) مقابل الأهداف الخارجية المتمثلة باستقرار المتغيرات الخارجية مثل (التبادل التجاري أو تقليص فجوة الطلب) مما يجعلها تحول اهتمامها لمعالجة اختلال الطلب أو تصحيح الأسعار النسبية الدولية على حساب التضخم وهذا الأمر سوف يزيد من صعوبة عمل السياسة النقدية مما يجعلها عرضة للصدمات[1].

[1] إيمان عبد الرحيم الحسيني، **أثر الصدمات النقدية في الناتج المحلي الإجمالي في اليابان**، مرجع سبق ذكره، ص ص 220-221 .

المبحث الثالث: أثار الصدمات النقدية.

إن المتغير المباشر الأول للصدمات الاقتصادية هو التغير في حجم الإنتاج ويترتب معه تغيرات في الأجور الحقيقية للعمال، المستوى العام للأسعار، و التغير في حجم العمالة، والشكل التالي يوضح عملية الاشتقاق لمجموع أثار الصدمات النقدية:

الشكل (1-1): أثار الصدمات الاقتصادية.



المصدر: سعودي محمد، **أثر الصدمات النقدية الخارجية على فعالية السياسة المالية دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتورة، جامعة الجزائر 3، 2015.

نقلا عن: **Robert j.Gordon, Macroeconomics,Fourth Edition**, Little Brown and Company,USA,1987,p278.

المطلب الأول: الأثر على حجم الإنتاج والأجور الحقيقية.

أولا: الأثر على حجم الإنتاج:

من خلال الجزء 1 من الشكل (1-1) نرى أن تراجع حجم العمالة من L_1 إلى L_2 أدى إلى تراجع حجم الناتج الحقيقي من Y_1 إلىY_2 وبالتالي انتقال منحنى الإنتاج من حالة التوازن إلى E_2 وهو ناتج عن حدوث صدمة عكسية، حيث انعكس على منحنى العرض الكلي (الجزء3) فانتقل من AS_1 إلى AS_2 الذي انجر عنه تراجع حجم الناتج الحقيقي من Y_1 إلىY_2، و من هنا نستنتج أن صدمات العرض السلبية تؤدي إلى تراجع حجم الناتج الحقيقي[1].

ثانيا: الأثر على الأجور الحقيقية:

من خلال الجزء3 من الشكل (1-1) يتضح أن انتقال حجم الناتج الحقيقي من Y_1 إلى Y_2 يؤدي إلى انتقال نقطة التوازن بين عرض العمل والطلب عليه من E_1 إلى E_2 (الجزء 4) مما أدى إلى تراجع الطلب على العمل و بالتالي تراجع حجم الأجور الحقيقية من W/P_1 إلىW/P_3 ، فنقول أن صدمات العرض السلبية تؤدي إلى تراجع حجم الأجور الحقيقية W/P [2].

المطلب الثاني: الأثر على حجم العمالة و مستوى العام للأسعار:

أولا: الأثر على حجم العمالة:

انتقال منحنى الناتج الحقيقي من نقطة التوازن من E_1 إلى E_2 (الجزء1)لم يؤثر على حجم العمالة، في حين أن نقطة التوازن الجديدة E_3 (الجزء 4) نتج عنها ارتفاع في حجم الأجور الحقيقية W/Pوانخفاض حجم العمالة L، مما يظهر أن صدمات العرض السلبية تؤدي إلى انخفاض حجم العمالة[3].

[1] سعودي محمد، **أثر الصدمات الخارجية على فعالية السياسة المالية دراسة حالة الجزائر**، مرجع سبق ذكره.

[2] سعودي محمد، نفس المرجع.

[3] سعودي محمد، نفس المرجع.

ثانيا: الأثر على مستوى العام للأسعار:

من خلال الجزء 3من الشكل (1)نلاحظ أن انتقال منحنى العرض منAS_1 إلى AS_2 نحو اليسار، أدى إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار من P_1إلى P_3، إذن يترتب عن صدمة العرض السالبة ارتفاع في المستوى العام للأسعار[1].

[1] سعودي محمد، **أثر الصدمات الخارجية على فعالية السياسة المالية دراسة حالة الجزائر**، مرجع سبق ذكره.

خلاصة الفصل:

لقد تناولنا في هذا الفصل نشأة المدرسة النقدية التي ظهرت ما بين (**1975/1954**) من اقتصاديين أبرزهم **ميلتون فريدمان** الذي طور نظرية النقدية وارتكز تحليل النقدي **لفريدمان** وزملائه على مجموعة مبادئ لهذه المدرسة، كما أن لها أهداف ترتكز على الحياد النقدي على المدى الطويل وليس على المدى القصير.

كما تطرقنا إلى مفهوم الصدمات النقدية والتي هي زيادة الفجائية والمهمة في وسائل الدفع المتاحة للاقتصاد وتأخذ شكل زيادة أو نقصان في الطلب على النقود نسبة إلى المعروض النقدي منها، وللصدمات النقدية عدة أنواع هي صدمات عرض النقد، صدمات طلب النقد، صدمات سعر الفائدة، وصدمات سعر الصرف. ولها عدة أسباب منها قد تنشأ صدمة النقدية نتيجة استخدام بنوك المركزية لمقاييس لا تتسم بالدقة ولاسيما عند الاعتماد بالمقياس الكمي.

و تناولنا أيضا في فصلنا هذا أثار الصدمات النقدية والتي تضمنت الأثر على الإنتاج، الأثر على الأجور، الأثر على حجم العمالة، و الأثر على مستوى العام للأسعار.

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي

تمهيد:

لقد اهتم الكثير من الاقتصاديين والسياسيين من كل الدول غنية كانت أم فقيرة بظاهرة النمو الاقتصادي، حتى أصبح بنظر إليه على أنه معيار لتقييم التنمية الاقتصادية في الدول النامية.

كما احتل النمو الاقتصادي حيزا مهما في الدراسات الاقتصادية، وتطورت البحوث بشأنه بدءا من النظرية الكلاسيكية التي اهتمت بدراسة القوى التي تحدد تقدم الشعوب، وصولا إلى النظريات الحديثة التي اهتمت بجعل النمو حلا للمشكلات التنموية .

لذا سنقوم من خلال هذا الفصل بمحاولة توضيح هذه الظاهرة وذلك من خلال التطرق لمفاهيم النمو الاقتصادي والعوامل المحددة له، بالإضافة لتناول مختلف النظريات المفسرة له.

وينقسم هذا الفصل على ما يلي:

المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي.

المبحث الثاني: عوامل ،طرق قياس وأهداف النمو الاقتصادي.

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي.

المبحث الأول : ماهية النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي أهم المؤشرات الاقتصادية وهدف أي سياسة اقتصادية كانت وخاصة البلدان المتخلفة اقتصاديا لذلك ارتأينا أن نتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم النمو، عناصره وأنواعه.

المطلب الأول :مفهوم النمو الاقتصادي

أخذ النمو الاقتصادي عدة مفاهيم ومفاهيم نذكر :

1. يعني النمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن . **ومتوسط الدخل الفردي = الدخل الكلي / عدد السكان** ، أي أنه يشير لنصيب الفرد من المتوسط من الدخل الكلي للمجتمع . وهذا يعني أن النمو الاقتصادي لا يعني مجرد حدوث زيادة في الدخل الكلي أو الناتج الكلي وإنما يتعدى ذلك ليعني حدوث تحسن في مستوى معيشة الفرد ممثلا في زيادة نصيبه من الدخل الكلي[1] .

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل الكلي – معدل النمو السكاني

1. النموالاقتصادي هو زيادة في إنتاج السلع والخدمات في الاقتصاد، يمكن أن تساهم الزيادات في السلع الرأسمالية والقوى العاملة والتكنولوجيا ورأس المال البشري في النمو الاقتصادي [2].

2. بعض التعاريف لبعض المؤلفين[3] :

1.3. بونيه : النمو الاقتصادي هو عملية توسع اقتصادي تلقائي، تتم في ظل تنظيمات اجتماعية ثابتة و محددة، تقاس بحجم التغيرات الكمية الحادثة .

2.3. أوسولاهكس: مفهوم النمو ينطبق على البلدان المتقدمة اقتصاديا والتي تتميز باستغلال مواردها المعروفة استغلالا شبه كاملا .

3.3. شوميتر : تغير تدريجي منتظم يحدث على المدى الطويل نتيجة لزيادة الكمية في الموارد

4.3.كوسوف : النمو هو التغير في حجم النشاط الاقتصادي

---

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات الحديثة في التنمية** ، دار الجامعية ، 2003 ، اسكندرية ، مصر ، ص11

[2] JIM CHAPELOW **, ECONOMIC GROWTH** , 16/04/2019 , WWW . INVESTO PEDIA .COM , 14/02/2022

[3] محمد مدحت مصطفى ،**النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية** ، مطبعة الإشعاع الفني، 1999، مصر، ص ص 39 40

5.3. كندلبرجر : يعني النمو إنتاجا أكثر عن طريق التوسع في استخدام المدخلات وتغير التوليفات التي تؤدي إلى زيادة الإنتاجية .

6.3.هيرشمان: النمو هو حركة النظام الاقتصادي الذي يسير وفقا لأليات السوق .

4. النمو الاقتصادي هو الزيادة المحققة على المدى الطويل لإنتاج البلد يتجلى[1]:

- زيادة الناتج الوطني الحقيقي بين فترتين .
- ارتفاع معدل الدخل الفردي.

المطلب الثاني : عناصر النمو الاقتصادي

توجد العديد من العناصر التي يؤدي تركيبها بنسب عقلانية إلى تحقيق النمو الاقتصادي وتتمثل أساسا في العمل، رأس المال و التقدم التكنولوجي.

1. العمل :

يتمثل في الجهد المقدم من طرف الفرد بغية إنتاج سلع وخدمات قصد إشباع حاجاته، ويمكن قياس حجمه بعدد العمال أو بعدد ساعات العمل العقلية، كما لا يجب إغفال تركيبة العمال كالسن، الجنس والتكوين لما في ذلك من اثر بالغ على إنتاجية عنصر العمل المتمثلة في نسب الإنتاج المحقق أي عدد العمال أو ساعات العمل، مامعناه ارتفاع إنتاجية عنصر العمل نتيجة تغير أو تحسين تركيبة العمال (التكوين مثلا)[2].

2. تراكم رأس المال :

يضم رأس المال الموسع كلا من رأس المال المادي و رأس المال البشري، وهو عبارة عن سلع تستخدم في إنتاج سلع وخدمات أخرى وهي تعتبر أيضا كعنصر أساسي ومهم للنمو الاقتصادي، ويعتبر رأس المال كل مؤشر يشرح مستوى ودرجة التجهيزات التقنية تحت شروط خاصة للظاهرة المشروحة فهو يساععلى تحقيق التقدم التقني من جهة وعلى توسيع الإنتاج بواسطة الاستثمارات المختلفة من جهة أخرى [3].

[1] جلال خشيب ، **النمو الاقتصادي**، شبكة ألوكة www . alukah . net، تاريخ الاطلاع:2022/02/14 ، ص2

[2] قابوش فريال، **اثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)**،مذكرة تخرج ماستر في العلوم الاقتصادية، اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي ،الجزائر، 2018/2017. ص22.

[3] قابوش فريال، نفس المرجع، ص22.

3. التقدم التقني :

هو تلك التغيرات ذات الطابع التكنولوجي لطرق الإنتاج أو لطبيعة السلع المنجزة والتي تسمح بإنتاج اكبر بنفس كمية المدخلات أو بالحفاظ على نفس كمية الإنتاج بمدخلات اقل، حل مشاكل الاختناقات التي تحد من الإنتاج، إنتاج سلع جديدة من ذات طابع كيفي حيث يفرض في والواقع تقدير معتبر ومناسب في معاملات الإنتاج لأنه يدعو لتحسين تطوير الأداء الاقتصادي. كما يمكن تعريفه على أنه السرعة في تطوير وتطبيق المعرفة الفنية من أجل زيادة مستوى المعيشة للسكان[1].

المطلب الثالث: أنواع النمو الاقتصادي

يميز الاقتصاديون بين ثلاث أنواع من النمو الاقتصادي هي:

1.النمو التلقائي:

ويقصد بيه ذلك النمو الذي يتحقق بصورة عفوية تلقائية دون إتباع أسلوب التخطيط الاقتصادي الشامل في تحقيقه بل إتباع أسلوب التخطيط العلمي القطاعي أو الجزئي من القطاع ودون أن يكون هناك دور مركزي وقيادي للدولة وإنما يقوم في الأساس على مجهودات القطاع الخاص والمشروعات الخاصة، أي الدولة الرأسمالية التي تتبع النظام الرأسمالي أو يسمى بنظام السوق[2].

2.النمو المخطط:

فهو ذالك النمو الذي يكون نتيجة لعملية تخطيط شاملة لموارد المجتمع واحتياجاته وهو ما يسمى التخطيط القومي الشامل لكافة القطاعات وهناك دور مركزي اختياري للحكومة، وهذا النوع من النمو عرفته الدول الاشتراكية حيث ينمو القومي وفقا لخطة قومية تحدد فيها أهداف متناسقة وأولويات معينة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة مع اختيار الوسائل الملائمة التي تحقق تلك الأهداف[3].

[1] قابوش فريال، **اثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)**، مرجع سبق ذكره، ص 22

[2] حربي محمد موسى عريقات، **التنمية والتخطيط الاقتصادي (مفاهيم وتجارب)**، دار البداية للنشر,الطبعة الأولى,،2014، عمان/الأردن، ص 134.

[3] حربي محمد موسى عريقات، نفر المرجع، ص 135.

3.النمو العابر:

هذا النوع من النمو لا يملك صفة الثبات والاستمرارية لأنه يحدث استجابة لعوامل طارئة وعادة ما تكون خارجية، ما تلبث أن تزول ويزول معها النمو الذي أحدثته ويسود هذه الحالة غالبية الدول النامية كالدول العربية النفطية بارتفاع أسعار النفط ثم انخفاضها أدى إلى ارتفاع استثماراتها وقدوم العمالة إليها ثم سرعان ما انخفضت الصادرات النفطية نتيجة انخفاض أسعار النفط[1].

[1] حربي محمد موسى عريقات، **التنمية والتخطيط الاقتصادي (مفاهيم وتجارب)**، مرجع سبق ذكره، ص 135.

المبحث الثاني: محددات النمو الاقتصادي، طرق قياسه وأهدافه

لابد من التطرق إلى محددات النمو الاقتصادي وطرق قياسه وكذا أهدافه لتعرف أكثر على النمو الاقتصادي أيضا لتحديده.

المطلب الأول: عوامل النمو الاقتصادي

إن النظريات الاقتصادية تختلف اختلافا كبيرا في تحديدها للعوامل المحددة للنمو الاقتصادي بعدد من المتغيرات الجزئية مثل إنتاجية مدخلات عناصر الإنتاج,والمتغيرات الكلية مثل مدى توافر الموارد الطبيعية، لذلك فإن تحديد مصدر النمو يعتبر مهما لتفعيل النمو الاقتصادي و استمراريته واستقراره، وذلك من خلال تبني سياسات اقتصادية ملائمة وإحداث تغيرات هيكلية مناسبة، حيث هناك عدت عوامل تلعب دورا مهما في تحديد النمو الاقتصادي تنقسم إلى اقتصادية وأخرى غير اقتصادية ويمكن إيجازها فيما يلي:

1. العوامل الاقتصادية:

هناك خمسة عوامل اقتصادية تتمثل في:

1.1. كمية ونوعية الموارد البشرية: يمكن قياس معدل النمو الاقتصادي بطريقة الدخل الفردي الحقيقي، ومعدل الدخل الحقيقي للفرد يساوي الناتج القومي الإجمالي قسمة عدد السكان. وكلما كان معدل الزيادة في السكان كلما كانت الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي أكبر من معدل الزيادة في السكان كلما كانت الزيادة في معدل الدخل الحقيقي أكبر وبالتالي زيادة أكبر في معدل النمو الاقتصادي[1].

إن زيادة عدد السكان يؤدي إلى زيادة حجم القوى العاملة. كما تؤثر إنتاجية العمل على معدل النمو الاقتصادي لاستخدامها مؤشرا لقياس الكفاية في تخصيص الموارد الاقتصادية أو لقياس قدرة اقتصاد معين على تحويل الموارد الاقتصادية إلى مبلغ وخدمات ومن العوامل الرئيسية المحددة لانتاجية العمل هي:

- مقدار الوقت المبذول في العمل أي معدل ساعات العمل في الأسبوع.
- نسبة التعليم, المستوى الصحي,والمهارة الفنية في العمل.
- كمية ونوعية المكائن الحديثة المستخدمة في الإنتاج والموارد الأولية المتوفرة.
- درجة التنظيم والإدارة والعلاقات الإنسانية في العمل.

[1] حربي محمد موسى عريقات، **التنمية والتخطيط الاقتصادي (مفاهيم وتجارب)**، مرجع سبق ذكره، ص110.

إن معدل الدخل الفردي الحقيقي ينمو بنسبة اقل من معدل نمو الطاقة الإنتاجية

وذلك بسبب ميل الأفراد غلى العمل لساعات قليلة وتفضيلهم العطل وكذلك تقاعدهم في سن مبكر.

2.1.الموارد الطبيعية: يعتمد إنتاج اقتصاد معين وكذلك نموه الاقتصادي على كمية ونوعية موارده الطبيعية مثل درجة خصوبة التربة، وفرة المعادن، المياه، الغابات...الخ[1].

فالإنسان يستغل الموارد الطبيعية لتحقيق الأهداف والغايات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، وأن كمية ونوعية الموارد الطبيعية لبلد معين ليست بالضرورة ثابتة، فمن الممكن للمجتمع أن يكتشف أو يطور موارد طبيعية جديدة بحيث تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي في المستقبل.

3.1.تراكم رأس المال: يتعلق تراكم رأس المال كعامل مؤثر في معدل النمو الاقتصادي بالدرجة الأولى بحجم الادخار أي بحجم الدخل الذي يمكن للمجتمع توفيره وعدم إنفاقه على السلع الاستهلاكية بل يتم توجيهه إلى الإنفاق على السلع الرأسمالية كمعدات والآلات الإنتاجية والبنى التحتية كالطرق والمدارس، وهذا يتطلب من المجتمع الامتناع عن استهلاك جزء من الإنتاج في الوقت الحاضر و تحويل الدخل[2].

4.1. التخصص والإنتاج الواسع: إن مبدأ التخصيص وتقسيم العمل الذي نادى به ادم سميث منذ عام 1776م يعتبر مبدأ مهما في تحقيق النمو الاقتصادي حيث أن تقسيم العمل والتخصص في هذا العمل يؤدي بالضرورة إلى تحسين كمية ونوعية الإنتاج بنفس الكمية من مدخلات هذا الإنتاج وهو ما يسمى اقتصاديا بتحسين الكفاءة الإنتاجية للعامل، والحاجة لتقسيم العمل في البلدان النامية تكون أقل وذلك لمحدودية حجم الأسواق[3].

5.1. البيئة الاقتصادية: إن وجود بيئة اقتصادية مناسبة تؤدي حتما إلى تعزيز عمليات النمو الاقتصادي في أي دولة. ونعني بالبيئة الاقتصادية مجموعة لاقتصادي[4].

6.1. التقدم التكنولوجي: يعتبر هذا العامل أيضا من أهم العوامل التي تسهم في تحديد النمو الاقتصادي، فالسرعة في تطوير وتطبيق المعرفة الفنية يؤدي إلى زيادة مستوى المعيشة للسكان، ولعل الاختراعات التي حدثت في القرنين الثامن والتاسع عشر خير دليل على مدى التطور الاقتصادي، ولذلك فإن التقدم

[1] حربي محمد موسى عريقات، **التنمية والتخطيط الاقتصادي (مفاهيم وتجارب)**، مرجع سبق ذكره، ص 111
[2] علي جدوع الشرفات، **التنمية الاقتصادية في العالم العربي**، دار جليس الزمان،الطبعة الأولى 2010،الأردن، 2009، ص 44.
[3] علي جدوع الشرفات، نفس المرجع ،ص45
[4] حربي محمد موسى عريقات، **التنمية والتخطيط الاقتصادي (مفاهيم وتجارب)**، مرجع سبق ذكره، ص 112

التكنولوجي يشكل أكثر من مجرد ظهور المخترعات، فإنه يعني الجهود المستمرة التي يبلغها المجتمع كله في زيادة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة[1].

2. العوامل الغير اقتصادية:

تلعب كل العوامل الاقتصادية والغير اقتصادية دورا مهما في عملية النمو الاقتصادي, وفي هذا الصدد فإن العوامل السياسية، الاجتماعية والثقافية لها نفس القدر من الأهمية مثل العوامل الاقتصادية في تحديد النمو الاقتصادي للبلد. وتتمثل أهم العوامل الغير اقتصادية في ما يلي:

1.2.انتشار التعليم: انتقال أو انتشار التعليم على نطاق واسع وهو عنصر مهم للغاية للنمو الاقتصادي للبلد حيث أكد **jk.garlbtaiter**في كتابه التنمية الاقتصادية على دور التعليم كمحرك أساسي للنمو الاقتصادي، كما أشار **walterkrause**، إلى أن التعليم يجلب الانقلابات أو الثروات في الأفكار لتحقيق التقدم الاقتصادي، وحسب **singer** الاستثمار في التعليم لايحقق فقط إنتاجية عالية، ولكن ينتج عنه زيادة العوائد، والذي بدوره يحدد تقدم البلد[2].

2.2.العوامل السياسية: يرتبط النمو الاقتصادي ارتباطا وثيقا بالوضع السياسي للبلد فكلما كان البلد مستقرا زادت ثقة الأفراد، وبالتالي الأنظمة القوية والفعالة تعمل على تحفيز تراكم الملكية الخاصة وعلى سبيل المثال البلدان المتقدمة التي بلغت درجة عالية من النمو الاقتصادي لتواجد إدارة قوية في هيكلها النظامي[3].

3.2.العوامل الاجتماعية:يتأثر النمو بشكل كبير بالتغيرات الاجتماعية، التي تتغير على مستوى سلوكيات الأفراد والتي تتغير بتوسع التعليم وانتقال النفقات من مجتمع لآخر[4].

المطلب الثاني: طرق قياس النمو الاقتصادي

على الرغم من وجود طرق عديدة لقياس النمو الاقتصادي، فإن الناتج المحلي الإجمالي **PIB** المؤشر الأكثر انتشارا في قياس النمو، ويعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه "القيمة الاسمية أو الحقيقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية عادة سنة واحدة، باستخدام الموارد الاقتصادية للبلد أو الإقليم، والخاضعة للتبادل في الأسواق وفق التشريعات المعتمدة"[5].

---

[1] حربي محمد موسى عريقات، نفس المرجع،ص113

[2] قابوش فريال، **أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1990-2015)**، مرجع سبق ذكره،ص25.

[3] قابوش فريال، نفس المرجع،ص 25.

[4] قابوش فريال، **أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1990-2015)**، مرجع سبق ذكره، ص 25.

[5] هوشيار معروف، **تحليل الاقتصاد الكلي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة ثانية، عمان،2005،ص77.

باعتبار أن النمو الاقتصادي ماهو إلا تغير في حجم النشاط الاقتصادي الوطني، وبالتالي فإن قياس ذلك التغير يكون من خلال دراسة مؤشرات الاقتصاد الوطني التي تعبر عن ذلك النشاط، ومن هنا فإن هذه المقاييس تعد من المقاييس البسيطة وليست من المقاييس المركبة والتي تتمثل فيما يلي:

1. المعدلات النقدية للنمو:

هي معدلات النمو التي يتم حسابها إسنادا إلى التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد القومي، أي بعد تحويل المنتجات العينية لذلك الاقتصاد إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة، ورغم العديد من التحفظات على ذلك الأسلوب التي ترجع أغلبيتها إلى سوء التقدير، أو إغفال أثر التضخم، أو إغفال نسب التحويل فيما بين مختلف العملات، إلا أنه لا يزال أفضل وأسهل الأساليب المتاحة خاصة بعد التعديلات التي تجري على هذه التقديرات تلافيا للملاحظات السابق ذكرها. ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من المعدلات النقدية للنمو كما يلي:

1.1معدلات النمو بالأسعار الجارية: عادة ما يتم قياس الاقتصاد الوطني باستخدام العملات المحلية، ويتم نشر البيانات الخاصة بها سنويا، وبذلك يمكن قياس معدلات النمو السنوية أو معدلات النمو الخاصة بفترات معينة استنادا إلى هذه البيانات، وهذا الأسلوب يصلح عند دراسة معدلات النمو المحلية ولفترة قصيرة[1].

2.1.معدلات النمو بالأسعار الثابتة: حيث لا تعبر الأسعار الجارية تعبيرا صحيحا عن الزيادة في الإنتاج أو الدخل على سبيل المثال، وعلى ذلك يتم استخدام نفس المؤشرات السابقة بحيث يتم تقديرها بالأسعار الثابتة بعد إزالة أثر التضخم، وذلك بالاعتماد على سنة مرجعية تدعى سنة الأساس[2].

3.1.معدلات النمو بالأسعار الدولية: عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية المقارنة لا يمكن استخدام العملات المحلية، نظرا لاختلاف أسعار تحويل العملات من بلد لأخر، لذلك يلزم تحويل العملات المحلية بعد إزالة أثر التضخم إلى ما يعادلها بعملة واحدة عادة ما تكون غ-بالدولار الأمريكي ثم تحسب بعد ذلك المقاييس المطلوب حسابها[3].

2.المعدلات العينية للنمو:

مع التأثير الكبير لارتفاع معدلات ازدياد السكان في الدول المختلفة بدرجة تقارب معدلات نمو الدخل والناتج، أصبح من الملائم استخدام مؤشرات معدلات نمو متوسط نصيب الفرد، حيث تقيس هذه المعدلات

[1] محمد مدحت مصطفى، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999،ص117

[2]محمد مدحت مصطفى، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص 118.

[3]محمد مدحت مصطفى، نفس المرجع، ص119.

النمو الاقتصادي في علاقاتها بمعدلات النمو السكاني، ونظرا لعدم دقة استخدام المقاييس النقدية في مجال الخدمات كان لابد من استخدام بغض المقاييس العينية التي تعبر عن النمو الاقتصادي[1].

3.مقارنة القوة الشرائية:

تستخدم المنظمات والهيئات الدولية مقياس قيمة الناتج الوطني مقيما يسعر الدولار الأمريكي عند نشر تقاريرها الخاصة بالنمو الاقتصادي المقارن لبلدان العالم، ثم تقوم بترتيب البلدان من حيث درجة التقدم والتخلف استنادا لذلك المقياس، ومن عيوب ذلك المقياس أنه يربط بطريقة تعسفية بين قوة الاقتصاد في حد ذاته وبين معدل تبادل العملة الوطنية بالدولار[2].

المطلب الثالث: أهداف النمو الاقتصادي.

تشير الدراسات التنموية التي أجريت على بعض الدول النامية للنمو الاقتصادي له أهداف عديدة نذكر منها[3]:

- **تقليل مستوى الفقر**: يرفع النمو الاقتصادي من معدل دخل الأفراد بشكل سريع وفعال، مما يؤدي إلى تخفيض مستوى الفقر.
- **إعادة تشكيل المجتمع**: يعزز النمو الاقتصادي من مستوى دخل الأفراد، من خلال توزيع الدخل، فكلما كان مقياس التشتت لتوزيع الدخل عاليا قل مستوى الفقر، مع ضرورة عدم الربط بين النمو والمساواة في توزيع الدخل.
- **خلق فرص عمل**: يعمل النمو الاقتصادي على خلق فرص وظيفية، من خلال ارتفاع الطلب على الأيدي العاملة، الأمر الذي يساعد على الحد من الفقر، كما يوازن بين عمليات الهيكلة الاقتصادية والصناعات التحويلية، والتحسين من مستوى الإنتاجية.
- **دفع التقدم البشري**: ليس ماديا فقط، وإنما بتوفير فرص معيشة أفضل للأفراد، كتحسين مستوى الصحة والتعليم و العمل ...
- **تطوير الصحة والتعليم**: يساعد ارتفاع مستوى الدخل الناتج عن النمو الاقتصادي على تحسين الخدمات الصحية المقدمة للأفراد، ويتأثر التعليم أيضا بمستوى الدخل من خلال ارتفاع أعداد الملتحقين بالمدارس والجامعات، وهذا من شأنه تعزيز مستويات الدخل.

---

[1] ضيف أحمد، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، نقود ومالية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير،جامعة الجزائر3، 2014-2015.

[2] محمد مدحت مصطفى، نفس المرجع، ص 119.

[3] Dfid **,Economicgrowth: the impact on povertyreduction**,humandevelopment and jobs, P 3- 11 .

المبحث الثالث : نظريات النمو الاقتصادي

عرف النمو الاقتصادي اهتمام كبير من قبل المفكرين والاقتصاديين كونه معيار لقياس القوة الشرائية لدولة ما، فظهرت على إثره عدت نظريات مفسرة له نعرج عليها في مبحثنا هذا.

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية

حيث استند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها [1]:

- الإنتاج دالة لعدة من العوامل وهي الأرض، العمل، رأس المال و التقدم التكنولوجي، وكل تغير في الإنتاج يحدث بتغير أحد العوامل أو كلها . وان الأراضي الزراعية العنصر الوحيد الثابت في النموذج الذي يحكمه قانون تناقص الغلة المرهون بثبات الفن الإنتاجي و رأس المال المستخدم .
- إن القوى التي هي دافعة للنمو الاقتصادي تتمثل في الفن الإنتاجي وعلى الأرباح التي تعتبر مصدر عملية تكوين رأس المال الذي يؤدي غلى التقدم التكنولوجي، كما أن التراكم الرأسمالي يؤدي إلى تزايد حجم السكان.
- ثبات الفن الإنتاجي والمعرفة الفنية عبر الزمن، مما يجعله متغيرا لا يؤثر على عملية النمو، وهو بخلاف النظرات المعاصرة التي جعلته عاملا مؤثرا .
- يعتقد الكلاسيك بأنه عند وجود السوق الحرة فإن اليد الخفية من شأنها أن تعظم الدخل القومي.
- الحاجة إلى العوامل الاجتماعية والمؤسسية المواتية للنمو حيث أكد الكلاسيك على الأهمية الكبيرة للبيئة الاجتماعية والمؤسسية المواتية للنمو.

كانت نظريات النمو وتوزيع الدخل بين الأجور والأرباح الشغل الشاغل لكل الاقتصاديين الكلاسيكيون أمثال : أدم سميث، ريكاردو،مالتوس وغيرهم .

1.أدم سميث:

تمثل أراء سميث بداية التفكير الاقتصادي المنظم والمتصل منه بعملية النمو الاقتصادي بصورة خاصة، ويعتبر سميث أن العمل مصدر لثروة الأمة، وتقسيم العمل هو وسيلة لزيادة إنتاجية العمل وبالتالي ثروة الأمة . وقد

[1] حربي محمد موسى عريقات، **التنمية والتخطيط الاقتصادي(مفاهيم وتجارب)**، مرجع سبق ذكره، ص ص 116 117

اهتم سميث بتحديد العوامل التي تحقق النمو، ومن أكبر مساهماته هي فكرة زيادة عوائد الإنتاج المستندة إلى ظاهرة تقسيم العمل والتخصص .

ويؤكد سميث أن نمو الإنتاج و مستويات المعيشة يعتمدان على الاستثمار وتراكم رأس المال .

ويعتبر أن زيادة العوائد تسود في معظم النشاطات الصناعية، بينما انخفاض العوائد يخص النشاطات المعتمدة على الأراضي مثل الزراعة والمناجم .

ويعتقد بأن التنمية الاقتصادية إذا بدأت تكون تدريجية و تراكمية، لكنه تصور تدهور الرأسمالية بسبب فناء الموارد وثبات عوائد الإنتاج.

يؤكد أن الادخار عامل مهم في تراكم رأس المال وأن هذا الأخير عامل مهم في النمو الاقتصادي، ولهذا فإنه يؤكد على أهمية الادخار وتراكم رأس المال [1].

2. ديفيد ريكاردو :

يرى ريكاردو أن الزراعة أهم القطاعات الاقتصادية لأنها تسهم في توفير الغذاء للسكان لكنها تخضع لقانون الغلة المتناقصة، وانه لم يعطي أهمية تذكر لدور التقدم التكنولوجي في التقليل من أثر ذلك .

يعتبر ريكاردو أن توزيع الدخل العامل الحاسم المحدد لطبيعة النمو الاقتصادي، والذي يحلل عملية النمو من خلال تقسيم المجتمع إلى ثلاث مجموعات هي : الرأسماليون والعمال الزراعيون وملاك الأراضي .

كما يرى ريكاردو أن الريع والربح يشكلان الإيراد الصافي والذي يعتبر مصدر عملية التكوين الرأسمالي، والنمو لا يتحقق إلا إذا أستخدم الإيراد الصافي لتوسيع عملية التكوين الرأسمالي [2].

3. روبرت مالتوس:

يعتبر مالتوس الاقتصادي الوحيد الذي يؤكد على أهمية الطلب في تحديد حجم الإنتاج.

يرى مالتوس أن الطلب الفعال يجب أن ينمو بتناسب مع إمكانات الإنتاج إذا أريد الحفاظ على مستوى الربحي و كما ركز على ادخار ملاك الأراضي وعدم التوازن بين عرض المدخارات وبين الاستثمار المخطط لرأسماليين .

---

[1] بلقلة إبراهيم، **آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي**،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر، 2008-2009، ص48.

[2] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر والتوزيع** ، الاردن، 2007، ص59.

ذكر مالتوس بأن هناك اتجاها ثابتا لسكان أن يزداد بمعدل يفوق معدل نمو الغذاء حيث يقول أن السكان ينمو بمتوالية هندسية (1,2,4,8,16)، فيما ينمو الغذاء بمتوالية عددية (1,2,3,4) [1].

المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية:

تعتبر امتداد جديد للفكر الكلاسيكي، فلم يهدم فروض الكلاسيك إنما أضاف إليها قروض جديدة تتماشى وتغيرات العصر. سنتعرض فيها إلى نموذج مينارد كيتر، وكل من هارود دومار وروبيرت صولو.

1.جون مينارد كيتر: يعتبر جون مينارد كيتر من أنصار النيوكلاسيك إلى أبعد مدى، وقد استخدم دالة الإنتاج التي تسمح بوجود وفورات الحجم بين عناصر الإنتاج المتغيرة، ولقد اقترض أن هناك منتجا واحدا يمكنه إنتاجه، إما لتكوين رأس المال أو الاستهلاك، وأن هناك ثلاث عوامل للإنتاج هي: رأس المالK،العملL والأرضR ،مع الزمنt، من أهم النقاط التي جاء بها هذا النموذج فيما يلي[2]:

- اهتم كيتر الاقتصاد الكلي.
- تحدث كيتر عن الشروط الازمة لتحقيق النمو، وعرف الطلب الفعال على أنه جزء من الدخل الوطني الذي ينفق على الاستهلاك والتراكم.
- أوجد علاقة بين زيادة الاستثمارات ونمو الدخل الوطني، وأطلق عليها مصطلح المضاعف ويمكن معرفة مقدار الميل الحدي للاستهلاك كما يلي:

$$M= \frac{1}{1-MPC} = \frac{1}{MPS}$$

حيث: MPC الميل الحدي للاستهلاك.

MPS الميل الحدي للادخار.

- أكد على تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي على عكس الكلاسيكيين.

2. هارود دومار: يعتبر نموذج هارود دومار توسعة ديناميكية لتحليلات التوازن الكيترية، و يستند هذا النموذج على تجربة البلدان المتقدمة، ويبحث في متطلبات النمو المستقر في هذه البلدان. وقد توصل النموذج

[1] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر والتوزيع** مرجع سبق ذكره، ص60

[2] إسماعيل محمد بن قانة،**اقتصاد التنمية (نظريات-نماذج-استراتجيات)**،دار أسامة لنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2012، الأردن، 2011،ص ص 107،108.

إلى استنتاج مفاده أن لاستثمار دورا رئيسيا في عملية النمو، وقد ركز النموذج على النظرية الدينامكية وعلى العلاقة بين الادخارات والاستثمارات والناتج[1].

وتتمثل فرضيات النموذج في ما يلي :

- غياب التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي والاقتصاد المغلق (لا توجد تجارة خارجية).
- تحقيق الكفاءة الإنتاجية الكاملة للاستثمار والوصول إلى العمالة الكاملة عند مستوى توازن الدخل.
- تساوي وثبات الميل الحدي مع الميل المتوسط للادخار.
- الأسعار وسعر الفائدة ومعامل رأس المال ونسبة رأس المال والعمل في المدخلات الإنتاجية كلها ثابتة.
- وجود نمط واحد لإنتاج السلع مع فرضية العمر اللانهائي للسلع الرأسمالية، كل من حسابات الدخل والاستثمار تعتمد على الدخل المتحقق لنفس السنة والاستثمار الكلي الجديد تحدد بمستوى الادخار الكلي.

3.روبرت سولو:بسبب نقاط الضعف التي ظهرت في نموذج هارود-دومار حاول عدد من الاقتصاديين بناء نظريات ونماذج جديدة أكثر تعقيدا من النموذج المذكور تسمح بحصول تغيرات في الأجور وفي معدلات سعر الفائدة ومن ثم تكون المبادلة بين العمل ورأس المال وإحلال أحدهما محل الآخر، استطاع سولو أن يوضح أن نمو العمل بنسب نمو عرض رأس المال يجعل سعر رأس المال ينخفض نسبة إلى سعر الفائدة من ناحية، ومن ناحية أخرى فان رأس المال إذا نما بنسب أعلى من نمو عرض العمل فان سعر العمل سوف يرتفع. ووفقا لهذا النموذج، يمكن تفسير الإنتاج والنمو انطلاقا من دالة الإنتاج لكوب دوغلاس[2]: $Y = A.F(kl)$

حيث تمثل:

Y: الإنتاج

A: معلمة تشير إلى مستوى مكاسب الإنتاجية أي التطور التقني.

K: مستوى رأس المال.

L: مستوى العمل.

تم صياغة هذا النموذج بطريقة جديدة تسمح بإيجاد رد للتنبؤات المتشائمة لهارود، قام بطرح نموذجه على المدى الطويل حاول فيه الكشف عن أسباب الاختلاف بين درجات الفقر والغنى بين الدول، حيث افترض أن

[1] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر والتوزيع**، مرجع سبق ذكره،ص 74.
[2] إسماعيل محمد بن قانة، **اقتصاد التنمية (نظريات-نماذج-استراتجيات)**، مرجع سبق ذكره، ص ص ص 109،111.

الإنتاجية تحدث نتيجة تدخل عاملين هما: رأس المال والعمالة. وضع نموذج سولو لتحليل الاقتصاديات الصناعية والآن تم استخدامه على نطاق واسع لدراسة النمو الاقتصادي في جميع أنحاء العالم[1].

المطلب الثالث: النظرية الحديثة للنمو:

جاءت نتيجة الأداء الضعيف للنظريات النيوكلاسكية ،وفيما يلي سوف نتطرق إلى أهم رواد هذه النظرية.

1.جوزيف شومبيتر: يعتبر شومبيتر من ابرز الكتاب في حقل النمو الاقتصادي والذي ضمن نظريته في النمو الاقتصادي في كتابة (نظرية في التنمية الاقتصادية في ألمانيا في عام 1911).

وتتلخص نظرية شومبيتر للنمو الاقتصادي فيمايلي[2]:

- المنظم: ويقصد به الشخص الذي يقوم باختراع أساليب وطرق جديدة بشكل دائم.
- الابتكارات : وذلك من خلال التقدم الفني أو اكتشاف موارد جديدة تأخذ الأشكال التالية(اختراع سلعة جديدة أو استخدام وسيطة جديدة، إضافة أسواق جديدة).
- الاستثمار- الادخار: يعرف الادخار في نظام شومبيتر بأنه استهلاك في المستقبل أو استثمار، تقوم به سواء الطبقة العاملة أو الرأس مالية، وقسم الاستثمار إلى نوعين:

-استثمار تلقائي: يعتمد على المشروعات الخاصة بالابتكارات.

- استثمار محفز: يعتمد على الأرباح.

وفي تحليله للنمو افترض أن الاقتصاد يتم في الشروط التالية: العمل في ضل المنافسة، وجود حالة ركود، عدم وجود استثمار، اقتصاد في حالة التشغيل الكامل، وجود فرص استثمارية.

2.والت روستو:يوضح أن مرحلة النمو الاقتصادي تمر بخمس مراحل وهي:

2.1.مرحلة المجتمع التقليدي:يرى روستو أن جوهر المجتمع التقليدي يتمثل في محدودية الإنتاج وذلك تبعا للتكنولوجيا المختلفة[3].

2.2.مرحلة التمهيد للانطلاق: تتميز بالتجديد الاقتصادي وظهور ابتكارات جديدة، وتحقيق فائض في القطاع الزراعي واستغلاله بالمجال الصناعي.

---

[1]قابوش فريال،**أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1990-2015)**، مرجع سبق ذكره، ص 29.

[2] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر والتوزيع** ، مرجع سبق ذكره، ص ص 69 70.

[3] قابوش فريال، **أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1990-2015)**، مرجع سبق ذكره، ص 30.

3.2.مرحلة الانطلاق: تعتبر أهم مراحل النمو لخصها روستو في التغيرات التالية:

- ارتفاع معدلات الاستثمار من الدخل القومي.
- ظهور صناعات جديدة تنمو بمعدلات مرتفعة.

4.2.مرحلة الاندفاع نحو النضوج: تدوم هذه المرحلة حسب روستو أربعين عاما، تتمز بالتقدم التكنولوجي والتنظيم في العمليات الإنتاجية.

5.2.مرحلة الاستهلاك الوفير: تهتم هذه المرحلة بتحقيق الأمن الاجتماعي من خلال إنتاج سلع وخدمات استهلاكية.

المطلب الرابع: النظرية الداخلية للنمو الاقتصادي

جاءت هذه النظرية لتفسير الاختلافات الحاصلة في نمو الناتج المحلي الذي لم يتم توضيحه في نموذج سولو الذي اعتبره متغيرا خارجيا.

ومن بين أشهر هذه النماذج الاقتصادية نجد نموذج Lucas ،ونموذج Romer.ويفترض نموذج نظرية النمو الجديدة وجود وفرات خارجية مترافقة مع تكوين رأس المال البشري ، والتي تمنع الناتج الحدي لرأس المال من الانخفاض.

من أشهر النماذج الاقتصادية في هذه النظرية نجد:

1.نموذج Lucas: يعتمد هذا النموذج على رأس المال البشري كمصدر مهم لعملية النمو الاقتصادي حيث أن تراكمه يأخذ الشكل التالي[1]:

$$\dot{h} = B(1-U)h$$

حيث أن:

U: الزمن المسخر للعمل

$(1-U)$:الزمن المسخر للحصول على المعارف

B: مقدار الفعالية

ومنه: $= B(1-U)\frac{\dot{h}}{h}$

[1] قابوش فريال، **أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1990-2015)**، مرجع سبق ذكره، ص 31

أما دالة الإنتاج cobb-dauglas فتأخذ الشكل التالي:

$$y = k^B (hL)^{1-b}$$

وبما أن هذا النموذج جاء لتفسير اختلاف النمو بين البلدان ف h تمثل التقدم التقني مما يجعله قابلا للنمو، حيث كلما كان هناك وقت كبير وكافي للتكوين من طرف الأفراد $(1 - U)$ ساعد ذلك على زيادة رأسمالهم البشري، وهنا يظهر أن سبب ضعف معدلات النمو في البلدان النامية يرجع إلى عدم اهتمامهم بتراكم رأس المال البشري.

2 .نموذج Romer:

حسبRomer فإن الأفكار تختلف عن الأملاك الاقتصادية التقليدية، يمكن استخدامها عدة مرات من طرف عدد من الأعوان الاقتصاديين دون أن يؤدي ذلك إلى تدهورها. تكلفة انتقالها شبه معدومة، وبالتالي تكون تكلفتها في أول إنتاج لها مرتفعة وفي حالة نسخها تنخفض التكاليف.

ينطلق هذا النموذج من دالة إنتاج على النحو التالي[1]:

$$yt = \sum_0^{Nt} kit^{\alpha} d_i$$

حيث:

Nt : تشمل أنواع متعددة للمنتوج الوسيط بحيث أن كل نوع يستعمل في إنتاجه kitوحدة من رأس المال، وبالتالي فإن المخزون الكلي لرأس المال ki يوزع بالتساوي على عدد أنواع المنتوج Nt، ومن ثم يعبر عن دالة الإنتاج السابقة كما يلي:

$$yt = N_t^{1-\alpha} k_t^{\alpha}$$

[1] قابوش فريال، **أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1990-2015)**، مرجع سبق ذكره، ص 32.

خاتمة الفصل:

نستنتج أن النمو الاقتصادي من أهم الظواهر الاقتصادية وأكثرها أثرا على واقع الأفراد وعلى مستقبلهم في كل المجتمعات البشرية، فالنمو الاقتصادي هو الوسيلة الرئيسية التي يحدد على أساسها درجة تقدم أو تخلف الدول، لهذا اهتمت معظم الدراسات الاقتصادية بعملية النمو الاقتصادي.

حيث أن هذه الدراسات تبحث في كفاءة استخدام الموارد المتاحة التي تؤدي إلىنمو الناتج وتوليد الدخل القادر على دفع قوى الاستهلاك والاستثمار والعمل من أجل تحقيق معدل نمو أعلى من معدل النمو السكاني، حتى يتحقق زيادة حقيقية في الناتج القومي ودخل الفرد.

وقد مر النمو الاقتصادي بعدة نظريات فسرته،حيث بدأت بالنظرية الكلاسيكية والتي أشارت على أن النمو الاقتصادي محدود في الأمد الطويل، ثم مرت إلى النظرية النيوكلاسيكية،ثم النظرية الحديثة، وبعدها النظرية الداخلية للنمو الاقتصادي.

الفصل الثالث: تحليل آثار الصدمات النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر (2018/2000)

تمهيد:

تعد السياسة النقدية من بين أهم السياسات الاقتصادية نظرا للدور الهام الذي تلعبه في تحقيق النمو الاقتصادي، ولقد اهتمت العديد من الدراسات والأبحاث في الآونة الأخيرة على طبيعة تأثير الصدمات النقدية على النمو لاقتصادي، إذ أن حدوث صدمة في السياسة النقدية نتيجة اختلال في التوازن النقدي قد يكون لها أثار على النمو الاقتصادي، في حين أن تقليص الصدمات النقدية يعد مؤشرا هاما على جودة وفعالية السياسة النقدية، والتأثير الصدمة على النمو يظهر من خلال متغيرات الصدمة وعلاقتها بالنمو.

من خلال ما سبق نقسم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: تحليل الصدمات النقدية في الجزائر للفترة الممتدة من (2018/2000).

المبحث الثاني: تحليل النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2018/2000).

المبحث الثالث: أثر الصدمات النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2018/2000).

المبحث الأول: تحليل الصدمات النقدية في الجزائر (2018/2000).

سنتناول في هذا المبحث على تطور السياسة النقدية في الجزائر وتحليل الصدمات النقدية من خلال كل من تطور الكتلة النقدية، معدل الفائدة، معدل إعادة الخصم، والقروض الموجهة للاقتصاد في الجزائر للفترة (2018/2000)، ومعرفة الصدمات النقدية الإيجابية المرتبطة بمتغيراتها.

المطلب الأول: تطور السياسة النقدية في الجزائر.

تعرف السياسة النقدية أنها مجموع الإجراءات والتدابير التي تستعملها السلطة النقدية والمتمثلة في البنك المركزي للتحكم والتسيير الأمثل للعرض النقدي والتأثير على حجم الائتمان، ويمكن تقسيم تطور السياسة النقدية إلى أربعة مراحل هي[1]:

1. السياسة النقدية خلال المرحلة 1962–1966:

ورثت الجزائر نظاما مصرفيا ليبراليا باعتبار المستعمر الفرنسي من دعاة الرأسمالية، أما عن البنوك السائدة في تلك الفترة كانت عبارة بنوك أجنبية ساهمت في تهريب رؤوس الأموال المحلية إلى الخارج كما أنها ترفض تمويل المشاريع المحلية كونها لا تضر بعائد كبير.

في هذه المرحلة الانتقالية كان النظام البنكي الجزائري لازال عبارة عن امتداد للنظام البنكي الفرنسي، إذ أن الخزينة العمومية الجزائرية كانت تتبع الخزينة الفرنسية إلى غاية 1962/08/29 أين تم الفصل بينهما، بالإضافة إلى الخزينة العمومية كانت تحل محل البنك المركزي من الناحية تقديم القروض للمؤسسات العمومية وكذلك من ناحية ضبط السياسة النقدية.

وفي هذه الفترة اتجهت الجزائر سياسة التخطيط المركزي، وكانت السياسة النقدية مسيرة من طرف الدولة مثلها مثل جميع المشاريع التنموية الأخرى، هذه ما أدى إلى حدوث اختلال هيكلي على مستوى الجهاز المصرفي الجزائري، على هذا الأساس قامت السلطات الجزائرية بوضع سياسة اقتصادية تتماشى ومتطلبات العصر، ووضع سياسة نقدية قوية ومستقلة ومكملة للسياسة المالية من خلال تأميم المنظومة المصرفية وإنشاء البنوك التالية في سنة

[1] علام أسماء/علام فاطمة، **واقع السياسة النقدية خلال الفترة 2010–2017**، مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد02، العدد 03، 2020، ص ص457، 458، 459.

1966: البنك المركزي **BCA**، الصندوق الجزائري للتنميةِ **CAD**، البنك الوطني الجزائري **BNA**، القرض الشعبي الجزائري **CPA**، البنك الخارجي الجزائري **BEA**، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط **CNEP**، بنك التنمية المحلية **BDL**، بنك الفلاحة والتنمية الريفية **BADR**، وما يجدر الإشارة إليه أن البنك المركزي في هذه الفترة وضع لخدمة الخزينة العمومية ومنحها الائتمان والتسبيقات وبدون شروط بالإضافة إلى انه كان عبارة عن مجرد محاسب بسيط للخزينة الشيء الذي قلل من دوره في الاقتصاد الجزائري، ونجم عن ذلك الإفراط في الإصدار النقدي وبدون مقابل من السلع والخدمات مما أدى إلى ظهور الاختلالات النقدية.

2. السياسة النقدية خلال المرحلة 1966-1986:

أهم ما يميز هذه المرحة أن السلطة النقدية للدولة ما زالت ممثلة من طرف الخزينة العمومية رغم وجود البنك المركزي والذي كان عبارة عن بنك يخضع لسلطة الخزينة العمومية شأنه شأن البنوك الأخرى ويحتل نفس مرتبها.

حقيقة تم خلق بنوك عمومية وطنية إلا أنها لم تؤدي دورها الأساسي الذي وجدت من أجله ألا وهو جمع مدخرات ومنح القروض، أولا لان الثقافة البنكية لم تكن بعد وبالتالي لم تكن هناك ثقة تخول للأفراد إيداع أموالهم على مستوى البنوك وثانيا لان التخصص البنكي يقتل روح المنافسة وهذا ما ينتج عنه رداءة الخدمات البنكية خاصة في ظل ارتفاع مداخيل الدولة الراجعة إلى ارتفاع أسعار المحروقات في تلك الفترة، حيث أن البنوك كانت عبارة عن وسيط بين المؤسسات التي تحتاج إلى تمويل والخزينة لان هذه الأخيرة كانت الوحيدة التي تقرر ما إذا تمنح القروض أم لا والبنوك هنا كان دوره يقتصر فقط على التقييد المحاسبي للعمليات.

3. السياسة النقدية خلال مرحلة 1990:

هو الخطوة الأساسية والإصلاح الرئيسي الذي طبق على المنظومة البنكية الجزائرية، وهو عبارة عن قانون 10/90 يتضمن مجموعة من مبادئ النقد والقرض التي جاءت من اجل تخفيف العبء على لخزينة العمومية وجعل البنك المركزي السلطة النقدية الوحيدة والجهة المسؤولة على مراقبة الأوضاع النقدية للدولة، وتمثلت هذه المبادئ في:

- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية .
- الفصل بين الدائرة النقدية وميزانية الدولة .
- الفصل بين دائرة ميزانية الدولة وبين دائرة القرض.

- وضع نظام بنكي ذو مستويين.

- تحديد سلطة نقدية مستقلة وحيدة ألا وهي البنك المركزي.

وبفضل هذه المبادئ تم القضاء على السلبيات التي كانت موجودة في النظام البنكي الجزائري، ومن خلال هذا القانون تم الإشارة إلى فكرتين أولهما إعطاء أهمية كبيرة لقواعد الحيطة والحذر، ثانيا السماح للبنوك الخاصة بالاستثمار في الجزائر سواء كانت أجنبية أو وطنية مختلطة وأولها بنك البركة برأس مال جزائري-قطري.

1. السياسة النقدية في سنة 2003:

جاء قانون رقم **11/03** الصادر بتاريخ **26 أوت 2003** لمعالجة الضعف الذي لازال يشوب المنظومة المصرفية الجزائرية، خاصة بعد الفضائح المتعلقة ببنك الخليفة وبنك الصناعة والتجارة الجزائري، اللذان كشفا على تهاون السلطة النقدية الممثلة بالبنك المركزي، أشار هذا القانون لعدة نقاط أهمها:

– **وزارة المالية:** هي المسؤولة على وضع السياسة النقدية كونها المكلفة بالشؤون المالية باعتبارها الوصية على النظام البنكي والمالي، وعلى مستواها توجه مديرية الخزينة والتي تعد الإدارة المسؤولة على البنوك والشؤون المالية.

– **بنك الجزائر:** بموجب هذا القانون أصبح يسمى بنك الجزائر بدل البنك المركزي، يعمل تحت وصاية وزارة المالية، المحافظ، وثلاث مساعديه يعينون من طرف رئيس الجمهورية، يشرف على الإصدار النقدي والقروض.

- الفصل بين إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض.

- تكثيف التشاور بين الحكومة وبنك الجزائر في المسائل المالية.

- العمل بقواعد الحيطة والحذر لحماية أموال المودعين وتسليط عقوبات صارمة على المخالفين.

- تقوية الشروط والمعايير التي يعتمد عليها مسيري البنوك ومضاعفة الجزاءات فيما يخص الانحرافات المتعلقة بالنشاطات البنكية.

- تقوية صلاحيات جمعية البنوك والمؤسسات المالية (منظمة مركزية المخاطر، منظمة اللجنة المصرفية، مركزية عوارض الدفع) واعتماد قوانينها من طرف بنك الجزائر.

المطلب الثاني: الصدمات النقدية في الجزائر(2018/2000):

سيتم تحليل المتغيرات المؤثرة على الصدمات من خلال معرفة تطور متغيراتها في الجزائر خلال فترة الدراسة، وتتمل أهم المتغيرات في الكتلة النقدية، معدل الفائدة والذي ينبثق عنه معدل إعادة الخصم والقروض الموجة للاقتصاد.

الفرع الأول: تطور الكتلة النقدية.

تعرف الكتلة النقدية بأنها "كمية النقود المتداولة في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة، ويقصد بالنقود المتداولة هنا، هي كافة أشكال النقود التي يحوزها الأفراد أو المؤسسات والتي تختلف أشكالها بمدى التطور الاقتصادي والاجتماعي وتطور العائدات المصرفية في المجتمعات"، وتتشكل من ما يلي حسب بنك الجزائر: النقود m1، الكتلة النقديةm2 ، وشبه النقود.

سيتم في الجدول الموالي استعراض تطور الكتلة النقدية في الجزائر.

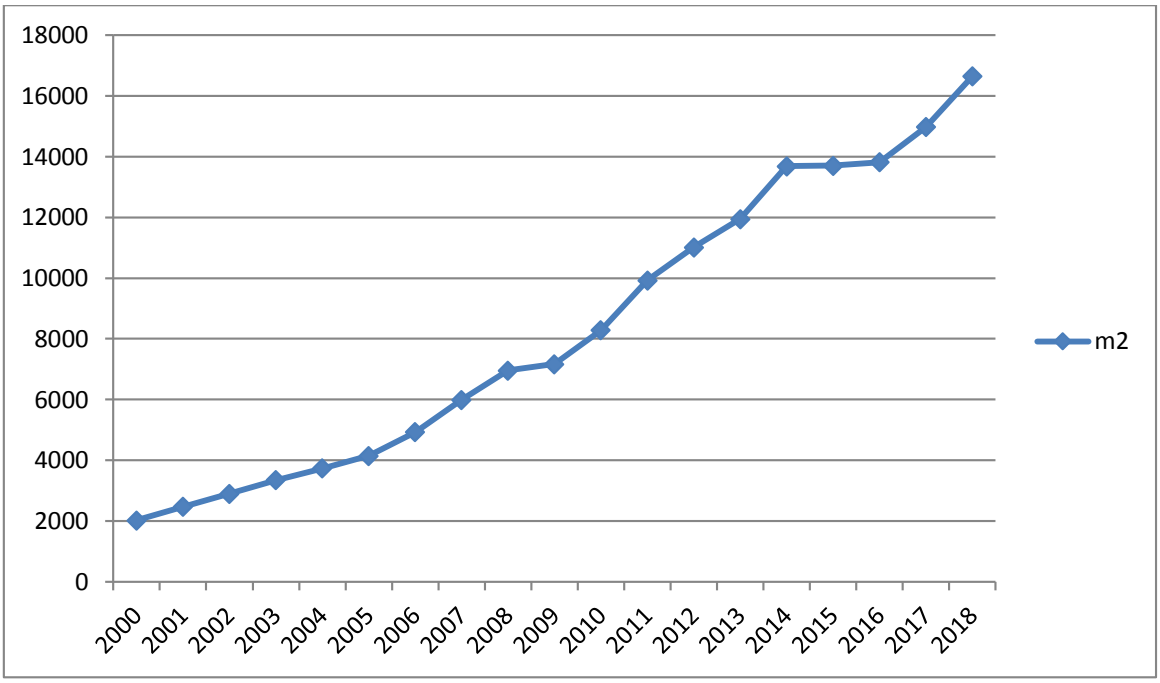
الجدول رقم (3–1): تطور الكتلة النقدية في الجزائر (2018/2000). الوحدة: مليار دج.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الكتلة النقدية m2	2022.5	2473.5	2901.5	3354.4	3738.0	4146.9	4933.7	5994.6
نسبة النمو m2 (%)	13	22.3	17.3	13.7	10.5	11.7	18.6	24.2
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الكتلة النقدية m2	6955.9	7173.1	8280.7	9929.2	11015.1	11941.5	13686.7	13704.5
نسبة النمو m2 (%)	16	3.2	15.4	19.9	10.9	8.4	14.6	0.1
السنوات	2016	2017	2018					
الكتلة النقدية m2	13816.3	14974.6	16636.7					
نسبة النمو m2 (%)	0.8	8.4	11.1					

المصدر : إحصائيات بنك الجزائر **2018/2000**.

والشكل الموالي يوضح أكثر تطور الكتلة النقدية في الجزائر للفترة (2018/2000).

الشكل رقم(3-1): تطور الكتلة النقدية **m2** في الجزائر خلال الفترة**2018/2000**.



المصدر: من إعداد الطالبتان بناء على معطيات الجدول(3-1).

من خلال معطيات الجدول، يتضح النمو المتزايد للكتلة النقدية **m2** حيث مع بداية سنة **2001** شهدت نسبة مرتفعة قدرت ب **22.3 %** مقارنة مع سنة **2000** التي كان فيها معدل **13%**، وهذا تزامنا مع بداية تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي خلال فترة الممتدة من (**2004/2001**) والذي صاحبة سياسة نقدية توسعية لتحقيق معدلات نمو مرضية ، أما الفترة (**2005/2003**) عرفت معدلات نمو منخفضة.

لتليها الفترة الممتدة من سنة **2006** إلى سنة **2009** وهنا كانت معدلات نمو متذبذبة أقصاها سنة **2007** بـ**24.2%** وأدناها سنة **2009** ب **3.2%** مع العلم أنه السبب في الانخفاض حسب بنك الجزائر هو التأثر بالأزمة الاقتصادية العالمية سنة **2008**.

وبالنسبة للفترة (**2014/2010**) كانت هناك زيادة في معدلات النمو لتصل سنة **2010** إلى **15.4%** نتيجة تحسن الأوضاع الاقتصادية الخارجية.

أما سنتي**2015** و**2016** فإن معدلات **m2** كانت متغيراتها جد ضئيلة في حدود **0.1** %و **0.8%** على التوالي و ذلك راجع بالأساس لانخفاض إيرادات قطاع المحروقات بسبب انهيار أسعار النفط، لتبلغ سنة **2017** و **2018** معدل **8.4%** و**11.1%** على التوالي.

الفرع الثاني: تطور معدل الفائدة.

نلاحظ من تقرير بنك الجزائر لعدد من السنوات أو بالأحرى من سنة **2000** أن سعر الفائدة هي إحدى الأدوات المهمة ولها دور في الجزائر، حيث كانت توجهات بنك الجزائر نحو سياسة نقدية توسعية مما انعكس ذلك على سعر الفائدة، ولهذا حاولنا في بحثنا أن نتناول أسعار الفائدة ومن ثم نوضح بسعر إعادة الخصم، وعندما لم تظهر لنا أضفنا سنوات السابقة لسعر الفائدة من سنة **1990** إلى غاية سنة **1999**.

1. **تطور معدل الفائدة للفترة 2018/2000**: سيتم في الجدول الموالي استعراض تطور معدل الفائدة في الجزائر خلال فترة الدراسة.

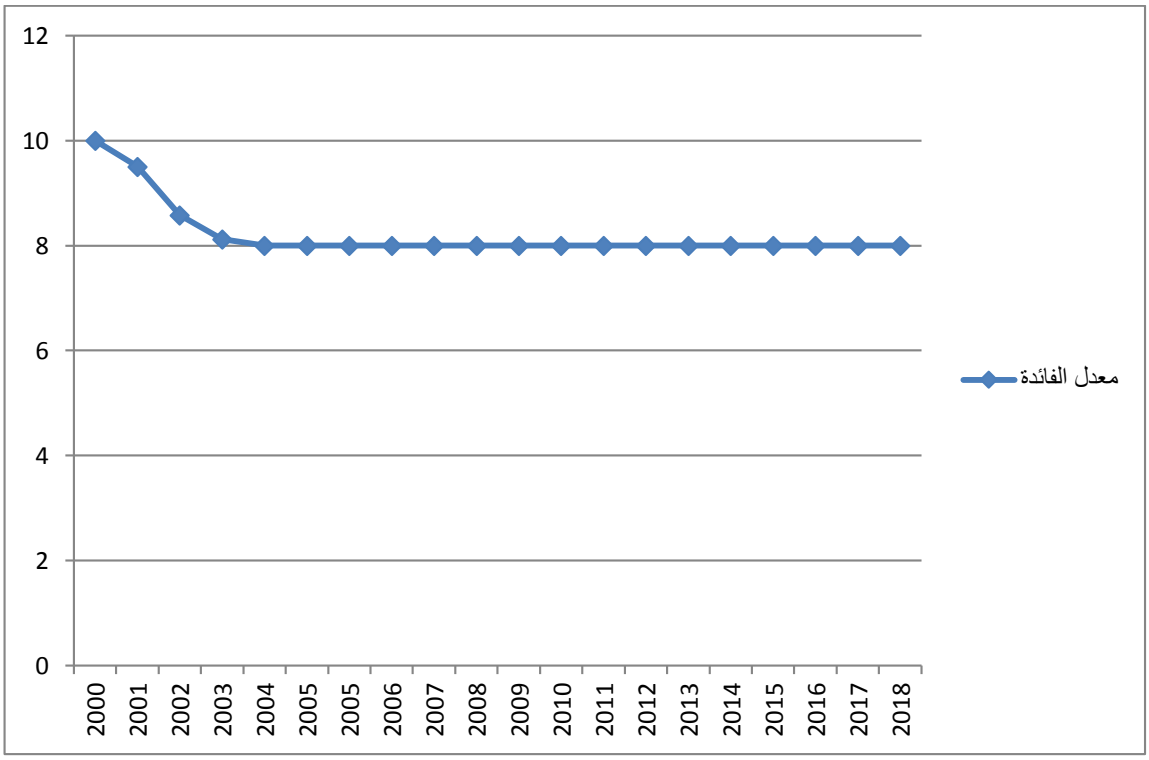
الجدول رقم(3-2): تطور معدل الفائدة في الجزائر خلال الفترة 2018/2000

سنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل الفائدة(%)	10	9.5	8.58	8.12	8	8	8	8	8
سنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل الفائدة(%)	8	8	8	8	8	8	8	8	8
سنوات	2018								
معدل الفائدة(%)	8								

المصدر: إحصائيات بنك الجزائر **2018/2000**.

و الشكل التالي يوضح تطور معدل الفائدة في الجزائر:

الشكل رقم(3-2): تطور معدل الفائدة في الجزائر 2018/2000.



المصدر: من إعداد الطالبتان بناء على معطيات الجدول (**3-2**).

من خلال الجدول أعلاه يمكن إعطاء قراءة توضيحية للتغيرات الحاصلة على مستوى معدلات الفائدة في الجزائر وهذا للفترة الممتدة بين السنوات **2000**، **2018** ويمكن أن نقسم المنحنى السابق إلى مرحلتين رئيسية .

المرحلة الأولى: من سنة **2000** إلى سنة **2004** يلاحظ أن هناك انخفاضا في معدلات الفائدة حيث عرفت أعلى قيمة سنة **2000** قدرت ب **10%** لتنخفض تدريجيا إلى**8.12%** سنة 2003 و**8%** سنة **2004**، أي سجلت انخفاضا قدر ب (**-20%**).

المرحلة الثانية: من سنة **2005** إلى **2018** وهذا ما عرفت السياسة النقدية ثباتا في معدل الفائدة بما نسبته **8%** وهو ناتج عن السياسة المنتهجة من طرف البنك المركزي من خلال تثبيت معدل إعادة الخصم على مستوى البنك المركزي مما أعطى راحة أكثر للبنوك في خلق استقرار واضح في سعر الفائدة خلال هذه الفترة.

2. تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر للفترة 2018/2000 .

معدل إعادة الخصم هو إحدى الأدوات الغير مباشرة للسياسة النقدية التي يتبعها البنك المركزي، وهو عبارة عن نسبة يتقاضاها البنك المركزي مقابل إعادة خصمه للأوراق التجارية التي تقدمها البنوك لخصمها.

وفي الجدول الموالي سنقوم بعرض تطور معدل إعادة الخصم.

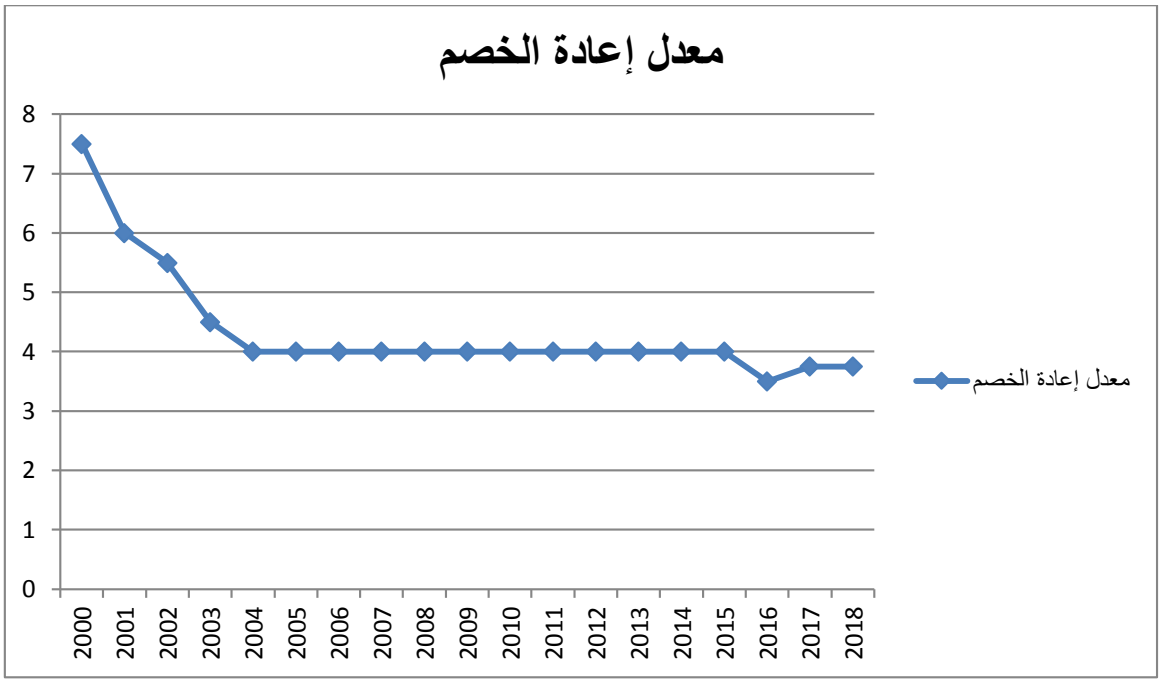
الجدول رقم (3-3): تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر (2018/2000).

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل إعادة الخصم(%)	7.5	6	5.5	4.5	4	4	4	4	4
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل إعادة الخصم(%)	4	4	4	4	4	4	4	3.5	3.75
السنوات	2018								
معدل إعادة الخصم(%)	3.75								

المصدر: إحصائيات بنك الجزائر**2018/2000**.

وللتوضيح أفضل نستعرض الشكل التالي:

الشكل رقم(3-3): تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر **2018/2000**.



المصدر: من إعداد الطالبتان بناء على معطيات الجدول(3-3).

من خلال الشكل نلاحظ أن هناك انخفاضا مستمر لمعدل إعادة الخصم خلال الأربع سنوات الأولى، حيث كانت تسعى السلطة النقدية أنذالك إلى إتباع سياسة من شأنها تساهم في كبح وتيرة نمو الكتلة النقدية، فعملت السلطة النقدية إلى تخفيض معدل إعادة الخصم من **7.5%** سنة **2000** إلى **6%** سنة **2001**، لتعيد تخفيضه سنة **2004** إلى معدل **4%** ليستقر عند هذا المعدل إلى غاية سنة **2015**، وهذا راجع إلى انعدام إعادة التمويل لدى بنك الجزائر من طرف البنوك، بسبب فائض السيولة الموجودة لديها، بعدها لتنخفض إلى**3.5%**سنة **2016** وترتفع إلى **3.75%** سنتي **2017** و **2018** .

3. تطور معدل الفائدة للفترة (1999/1990).

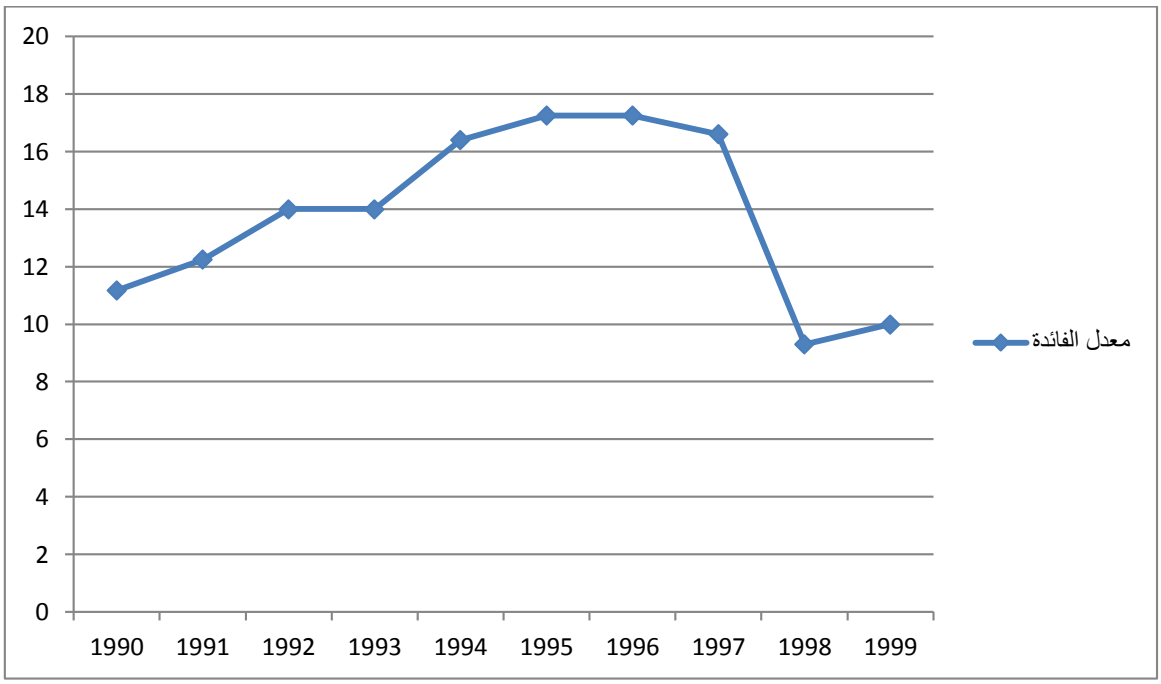
الجدول رقم (3-4): تطور معدل الفائدة في الجزائر (1999/1990).

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
معدل الفائدة(%)	11.17	12.25	14	14	16.4	17.25	17.25	16.6
السنوات	1998	1999						
معدل الفائدة(%)	9.3	10						

المصدر: إحصائيات بنك الجزائر **1999/1990**.

و من خلال الشكل التالي نعطي توضيحا أكثر لمعدل الفائدة في الجزائر من سنة **1990** إلى سنة **1999**.

الشكل رقم (3-4): تطور معدل الفائدة في الجزائر للفترة (**1999/1990**).



المصدر: من إعداد الطالبتان بناء على معطيات الجدول (3-4).

حسب معطيات الجدول والشكل أعلاه، نلاحظ الارتفاع المستمر لمعدل الفائدة خلال الفترة الممتدة من سنة **1990** إلى غاية سنة **1997**، وذلك تزامنا مع صدور قانون النقد والقرض 90-10، حيث سجلت **11.17%** سنة **1990** لترتفع وتسجل أعلى قيمة سنتي **1995** و**1996** بمعدل **17.25%**، بعدها لينخفض معدل الفائدة إلى **9.3%** سنة **1998** مقارنة مع سنة **1997** الذي كان فيها معدل الفائدة **16.6%**، وهذا راجع لارتفاع أسعار النفط وبالتالي تحسن في السيولة.

ثالثا: تطور القروض الموجهة للاقتصاد.

تعتبر القروض المقدمة للاقتصاد من مقابلات الكتلة النقدية وهي قروض ممنوحة من طرف بنك الجزائر إلى البنوك التجارية و من البنوك التجارية إلى أعوان الاقتصاديين وفي الجدول التالي سنحاول توضيح تطور هذه القروض خلال الفترة (2018/2000).

الجدول رقم(3–5): تطور القروض إلى الاقتصاد في الجزائر(2018/2000) الوحدة: مليار دج.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
القروض إلى الاقتصاد	993.7	1078.4	1266.8	1380.2	1535.0	1778.3	1905.4	2205.2
نسبة النمو	13.6-	8.5	17.5	9	11.2	15.9	7.1	15.7
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
القروض إلى الاقتصاد	2615.5	3086.5	3268.1	3726.5	4287.6	5156.3	6504.6	7277.2
نسبة النمو	18.6	18	5.9	14	15.3	20.3	26.1	11.9
السنوات	2016	2017	2018					
القروض إلى الاقتصاد	7909.9	8880.0	9976.3					
نسبة النمو	8.7	12.3	12.3					

المصدر: إحصائيات بنك الجزائر **2018/2000**.

لقد شهدت القروض الموجهة للاقتصاد منذ سنة **2000** اتجاها تصاعديا وصولا لسنة **2018**، حيث بلغت سنة **2000** ما قيمته **993.7** مليار دج، وسنة **2008** ما قيمته **2615.5** مليار دج، لتبلغ ما قيمته **9976.3** مليار دج سنة **2018**، و هذا الارتفاع يشير إلى زيادة الفوائض المالية نتيجة تحسن الأوضاع المالية بسبب ارتفاع أسعار النفط من جهة، وزيادة طلب الأشخاص على القروض من جهة أخرى، بالإضافة إلى التسهيلات الائتمانية التي اعتمدتها البنوك و هذا من اجل تمويل المشاريع الاقتصادية[2].

[2] وسام مويسي، أمال بوسمينة، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد07، العدد02، جوان 2020، ص666.

وقد كانت الزيادة بمعدلات نمو مختلفة من سنة لأخرى حيث قدرت في المتوسط **12.93%** خلال الفترة **2008/2001** مسجلا ارتفاعا قدر ب **1537.1** مليار دج لتميل في السنوات الأخيرة إلى نوع من الاستقرار حيث سجل معدل **18%** سنتي **2008** و**2009** ثم انخفض إلى **15%**سنة **2012** لترتفع وتسجل **26.1%** سنوات **2013–2018**.

المطلب الثالث: الصدمات النقدية المرتبطة بمتغيرات الصدمة.

الفرع الأول: الصدمات المرتبطة بالكتلة النقدية.

تحدث الصدمات النقدية الإيجابية عند حدوث زيادة أو ارتفاع في احد المتغيرات النقدية ومن خلال الجدول رقم (**3–1**) فقد شهدت الجزائر صدمات نقدية إيجابية خلال فترة الدراسة وذلك عند ارتفاع معدل النمو **m2** سنة **2001** وسنة **2002** تمثل في **22.3** و**17.3%** على التوالي مقارنة مع سنة **2000**، ويعود الارتفاع في المعدل إلى انطلاق المشاريع الاقتصادية التي اقرها رئيس الجمهورية والمتمثلة في برنامج الإنعاش الاقتصادي، لتليها صدمات إيجابية أخرى أيضا سنة **2006** و**2007** بمعدل نمو **18.6%**و **24.2%** على التوالي.

وحدثت صدمة سنة **2010** ليبلغ نسبة **15.4%** بعدما كان **3.2%** سنة 2009 ، وصدمة سنة **2011** بمعدل **19.9%** والارتفاع هذا راجع إلى تحسن الأوضاع اقتصادية الخارجية واستقرار الأزمة المالية في أمريكا وارتفاع أسعار المحروقات والتي ارتفع معها صافي الأصول الخارجية.

الفرع الثاني: الصدمات المتأتية من سعر الفائدة.

حسب الجدول رقم (3–2) لتطور معدل الفائدة في الجزائر فقد كانت معدلات في مرحلة انخفاض مستمر للسنوات الأولى من فترة الدراسة بعدها لتستقر عند نسبة **8%** في باقي السنوات أي من سنة **2004** إلى غاية **2018**، وعليه نستنتج أنها لم تشهد أي صدمة خلال فترة الدراسة، ولكن بعدما أضفنا سنوات السابقة لسعر الفائدة أي من سنة **1990** إلى سنة **1999** اتضح لنا أنها قد شهدت صدمة سلبية استمرت من سنة **1994** إلى سنة **1997** بمعدل **16.6%**، بعدها لتليها صدمة إيجابية سنة **1998** حيث انخفض معدل إلى**9.3%** وهذا بسبب ارتفاع الذي عرفته أسعار النفط وتتحسن السيولة وبالتالي ينخفض معدل الفائدة.

الفرع الثالث: الصدمات المتأتية من معدل إعادة الخصم.

نلاحظ من الجدول رقم (3-3) انخفاض لمعدل إعادة الخصم في سنوات الأربعة الأولى من **2000** إلى **2004** في هذه المرحلة لا توجد صدمة متأتية من هذا المعدل، ثم ليشهد حالة ثبات بنسبة **4%** إلى غاية **2015**، كما نلاحظ انخفاض طفيف في باقي السنوات و في هذه المرحلة أيضا لا توجد صدمات مرتبطة بمعدل إعادة الخصم.

الفرع الرابع: الصدمات المتأتية من القروض الموجهة للاقتصاد.

من خلال الجدول رقم (3-5) فقد عرفت القروض صدمات نقدية إيجابية بحيث كانت أول صدمة سنة **2002** بنسبة **17.5%** بعدما كانت نسبة سالبة سنة **2000** بمعدل **-13.6%**، لتشهد صدمة أخرى سنة **2011** حيث بلغت نسبة النمو 14% مقارنة مع سنة التي قبلها أي سنة **2010** التي كانت نسبة النمو فيها **5.9%**، لتليها صدمة إيجابية سنة **2013** وصدمة سنة **2014** بمعدل نمو **20.3** و**26.1** على التوالي.

المبحث الثاني: تحليل النمو الاقتصادي في الجزائر(2018/2000).

سنتناول في هذا المبحث تحليل تطور النمو الاقتصادي الحقيقي وتطور نمو القطاعات الاقتصادية منها قطاع المحروقات ، قطاع الصناعة ، قطاع البناء والأشغال العمومية وكذا قطاع الفلاحة، خلال الفترة (2018/2000).

المطلب الأول: تحليل تطور النمو الاقتصادي في الجزائر.

1. إجمالي الناتج الداخلي (PIB):

في الجدول الموالي نقوم استعراض معدلات إجمالي الناتج الداخلي (2018/2000) في الجزائر.

الجدول رقم(3-6): تطور نمو إجمالي الناتج الداخلي في الجزائر(2018/2000).

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
PIB(%)	2.4	2.1	4.1	6.8	5.2	5.1	2.0	3.0
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
PIB(%)	2.4	1.6	3.6	2.8	3.3	2.8	3.8	3.8
السنوات	2016	2017	2018					
PIB(%)	3.2	1.3	1.4					

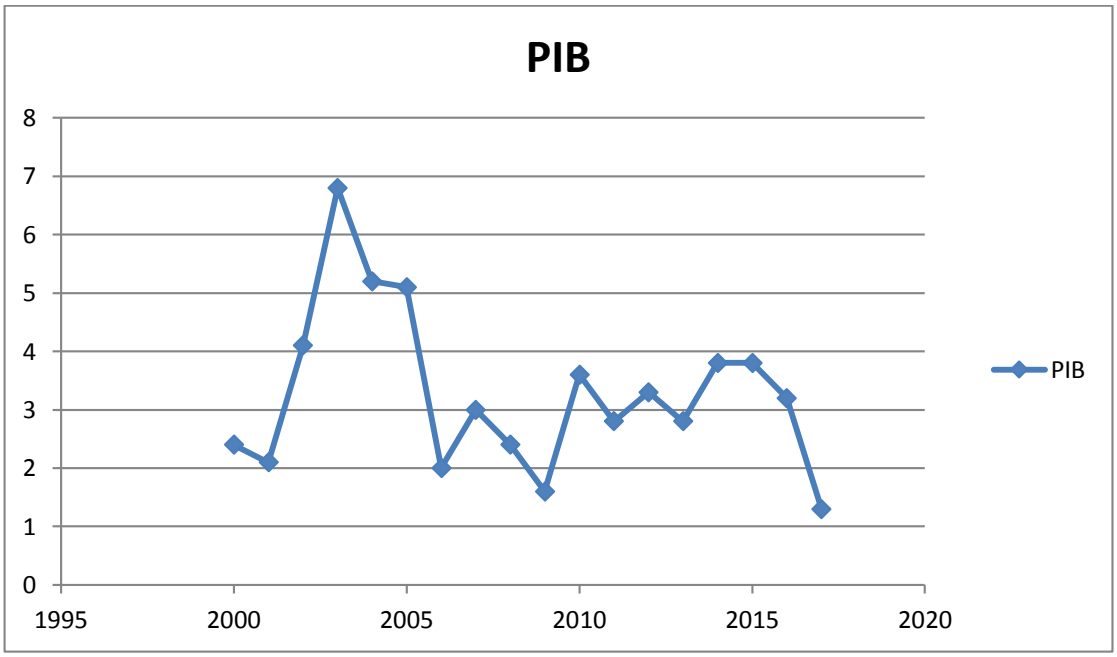
المصدر: إحصائيات بنك الجزائر (2018/2000).

من خلال الجدول نرى أن النمو الاقتصادي الحقيقي خلال هذه الفترة كانت متذبذبة حيث في سنة **2000** كان معدل النمو **(2.4)%**،ثم أخذ معدل **(2.1)%** سنة **2001** ، ثم شهد قفزة نوعية سنة **2003** حيث تعزز الانتعاش الاقتصادي وبغل معدل النمو **(6.8)%** بعدما كان سنة **2002** **(4.1)%** ، ومن ثم أخذ معدل النمو في الانخفاض حيث أخذ سنة **2004** **(5.2)%** ، و **2006** **(2.0)%** .

ومن ثم شهد النمو ارتفاع طفيف حيث بلغ **(3.0)%** سنة **2007**، ولكن عاود التراجع ب **0.6** نقطة سنة **2008**، واصل الانخفاض فبلغ سنة**2009** **(1.6)%** ،تسارع النمو الاقتصادي بصورة طفيفة حيث بلغ **(3.6)%** خلال سنة **2010**.

ضل معل النمو متذبذب بين **(3.2)%** و**(2.8)%** خلال السنوات **(2016/2011)**، إلى أن انخفض سنة **2017** وأخذ **(1.3)%** ، وارتفع سنة**2018** ب**(0.1)**نقطة وبلغ**(1.4)%** .

الشكل رقم(3_6): تطور نمو إجمالي النمو الداخلي في الجزائر (2018/2000).



المصدر: إعداد الطالبتين باعتماد على معطيات الجدول رقم(3-6).

2.قطاع المحروقات:

نقوم في الجدول الموالي بعرض معدلات نمو قطاع المحروقات في الجزائر خلال السنوات (**2018/2000**)، ثم نقوم بالتعليق عليها.

الجدول رقم (3–7): تطور معدل نمو المحروقات في الجزائر(2018/2000).

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
المحروقات(%)	4.9	-1.6	3.7	8.4	3.3	5.8	-2.5	-0.9	-2.3	-0.8	-2.2

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
المحروقات	-3.3	-3.4	-6.0	-0.6	0.2	7.7	-2.4	-6.4

المصدر: إحصائيات بنك الجزائر (**2018/2000**).

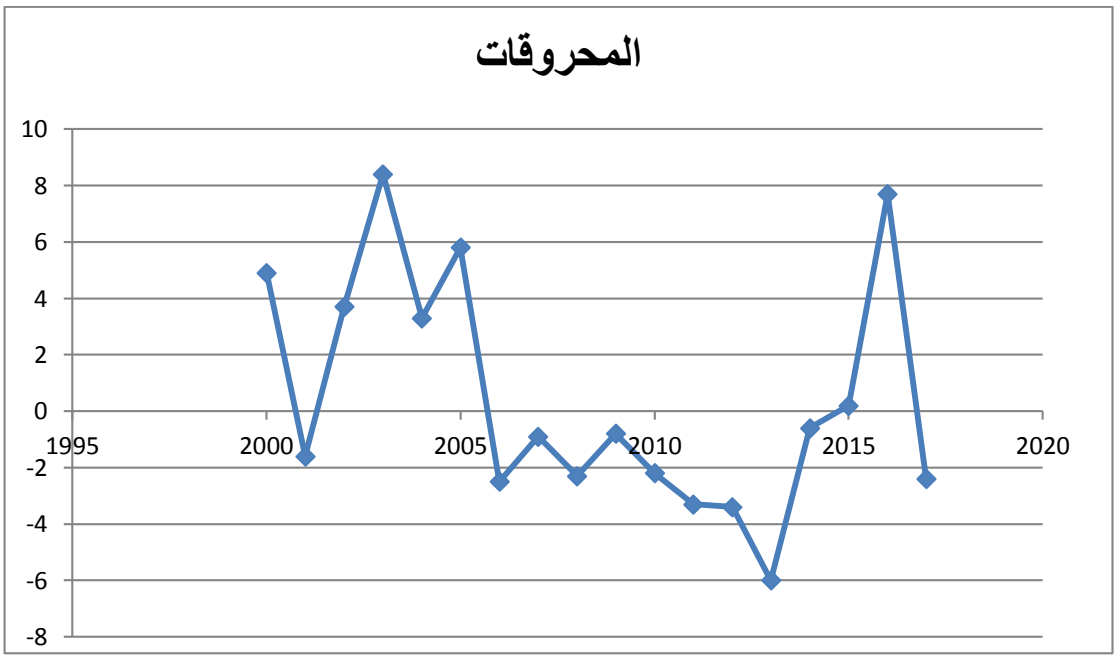
من خلال الجدول نرى أن خلال سنة 2000 بلغ معدل نمو المحروقات (**4.9**)**%** في حين أن سنة **2001** انخفض بشكل كبير من (**4.9**) %إلى (**1.6–**)%، ولكن هذا الانخفاض لم يدم طويلا حيث خلال سنة **2002** ارتفع معدل النمو إلى (**3.7**)% ، وواصل نمو المحروقات ارتفاعه خلال سنة **2003** ليبلغ (**8.4**)**%** كأعلى قيمة، ولكن عاود الانخفاض فبلغ سنة**2004** (**3.3**)% ، فارتفع مجددا سنة **2005** ليبلغ (**5.8**)**%** .

دخل قطاع المحروقات في ركود اعتبارا من سنة **2006** وصولا إلى سنة **2014**،وتواصل الاتجاه التنازلي لمعدل النمو مسجلا تغيرات سنوية سلبية تتراوح ما بين (**0.9**)**%** و(**6**)**%** وذلك بسبب الأداء الغير متكافئ لفروعه المختلفة، وكذلك انخفاض حجم المحروقات السائلة المصدرة.

للمرة الأولى منذ ثمانية سنوات، تزايد إنتاج قطاع المحروقات، إذ ارتفع معدل النمو الحقيقي، لينتقل **من (0.6-)%** إلى(**0.2**)**%** ، وذلك خلال سنة **2015**.وتواصل بقوة التوسع في نشاط هذا القطاع خلال سنة **2016** فارتفعت القيمة الحقيقية لقطاع المحروقات لتبلغ (**7.7**)**%** .

بعد التوسع الكبير من حيث الحجم الذي تم تسجيله سنة **2016** (**7.7**)**%** عاد النشاط الاقتصادي في قطاع المحروقات نحو الانخفاض في الإنتاج الذي تم تسجيله خلال سنوات (**2014/2006**) فبلغ (**2.4-**)**%** خلال سنة **2017** و(**6.4-**)**%** خلال سنة **2018** ويعد هذا الانكماش من أقوى الانكماشات التي عرفها قطاع المحروقات.

الشكل رقم (3-7): تطور قطاع المحروقات في الجزائر (2018/2000).



المصدر: إعداد الطالبتين باعتماد على معطيات الجدول رقم(3-7)

3.الصناعة:

الجدول رقم (3–8): تطور معدل نمو الصناعة في الجزائر (2018/2000).

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الصناعة(%)	-1.3	-1.0	-1.0	3.5	-1.3	-4.5	-2.2	-3.9	6.2	8.5	3.4
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018			
الصناعة(%)	3.9	5.1	4.0	3.8	4.3	4.8	4.8	4.1			

المصدر: إحصائيات بنك الجزائر (**2018/2000**).

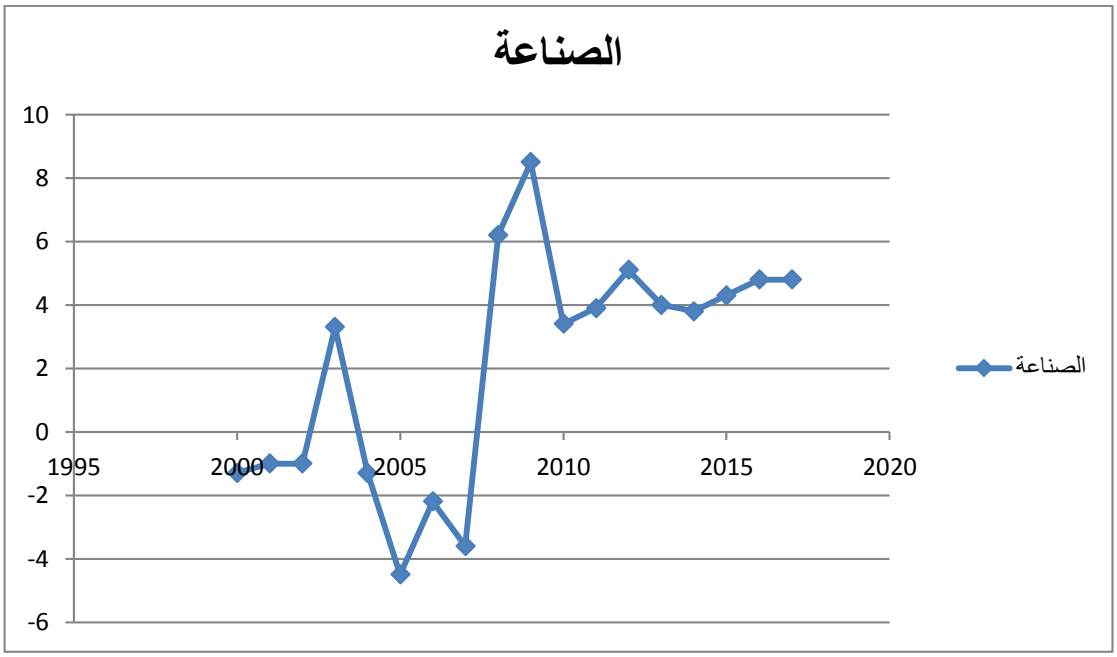
عرف القطاع خلال السنوات الأولى من الدراسة تسجيل تغيرات سلبية ما بين (**1.0**)% و(**1.3**)% ، وصولا إلى سنة **2003** التي شهدت انتعشا على مستوى القطاع فسجلت تغير إيجابي وصل إلى (**3.5**)% .

لكن هذا الانتعاش لم يتواصل فنرى أن الركود عاود الرجوع ابتداء من سنة **2004** إلى سنة**2007** فسجل تغيرات سلبية تتراوح ما بين (**1.3**)% و(**4.5**)% ،

لم يتواصل الركود فخلال سنة **2008** سجل القطاع تغير ايجابي (**6.2**)% ، وسجل خلال سنة **2009** أعلى قيمة على مستوى فترة الدراسة (**8.5**)% .

ابتداء من سنة **2010** وصولا إلى سنة**2017** سجل القطاع تغيرات متذبذبة كانت أعلى قيمة لها (**5.1**)% وأدنى قيمة (**3.4**)% ، في ما سجل القطاع سنة **2018** معدل (**4.1**)% .

الشكل (3-8): تطور قطاع الصناعة في الجزائر (2018/2000)



المصدر: إعداد الطالبتين باعتماد على معطيات الجدول رقم(3-8).

4.الخدمات المسوقة :

في الجدول الموالي نعرض معدلات نمو قطاع الخدمات المسوقة خلال السنوات (**2018/2000**).

الجدول رقم(3–9): تطور معدل نمو الخدمات المسوقة في الجزائر(2018/2000).

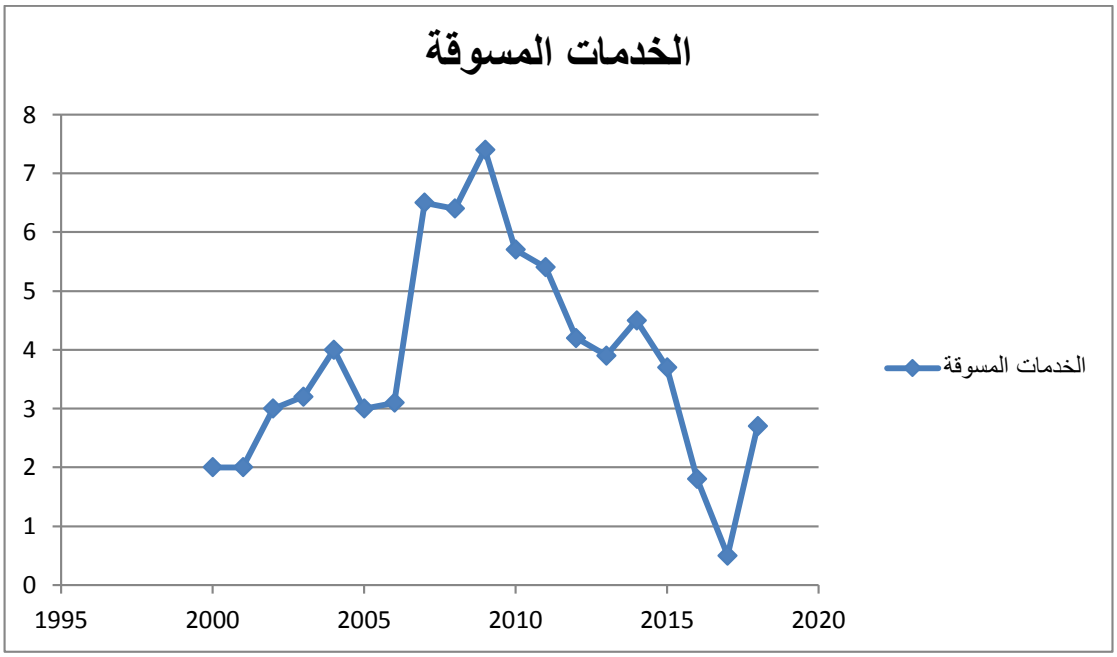
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
خدمات مسوقة(%)	2.0	2.0	3.0	2.3	4.0	3.0	3.1	6.5	6.4	7.4	5.7
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018			
خدمات مسوقة(%)	5.4	4.2	3.9	4.5	3.7	1.8	0.5	2.7			

المصدر: إحصائيات بنك الجزائر (**2018/2000**).

شهد هذا القطاع تغيرات متذبذبة كانت إيجابية تراوحت ما بين (0.5)% و(7.4) %، حيث سجل أعلى قيمة له سنة **2009** (**7.4**) **%**وأدنى قيمة له سنة **2017**(**0.5**)**%** .

وباعتباره من أهم القطاعات المساهمة في النشاط الاقتصادي ألممنا بالتطرق إليه .

الشكل رقم (3-9): تطور قطاع الخدمات المسوقة في الجزائر (2018/2000)



المصدر: إعداد الطالبتين باعتماد على معطيات الجدول رقم(3-9).

5.البناء والأشغال العمومية:

الجدول الموالي نستعرض معدلات نمو قطاع البناء والأشغال العمومية خلال فترة الدراسة (2018/2000).

الجدول رقم(3–10): تطور نمو قطاع البناء والأشغال العمومية في الجزائر(2018/2000).

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
البناء و الأشغال العمومية(%)	5.1	2.8	8.2	5.5	8.0	7.1	11.6	9.8	8.7	8.5	6.6
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018			
البناء و الأشغال العمومية(%)	5.2	8.2	6.8	6.8	4.9	5.0	4.6	5.3			

المصدر: إحصائيات بنك الجزائر (**2018/2000**).

عرف قطاع البناء والأشغال العمومية تغيرات متغيرة حيث سجل سنة **2000** (**5.1**)**%** ، بينما انخفض سنة **2001 ليبلغ** (**2.8**)**%** بعد هذا الانخفاض ارتفع مجددا السنة الموالية وبلغ (**8.2**)**%** ليعاود الانخفاض سنة **2003** (**5.5**)**%** ، خلال سنة **2004** عاود القطاع تسجيل تغير إيجابي فانتقل **ب2.5** نقطة بفعل أعمال الترميم والبناء في الخسائر التي خلفها زلزال **2003**.

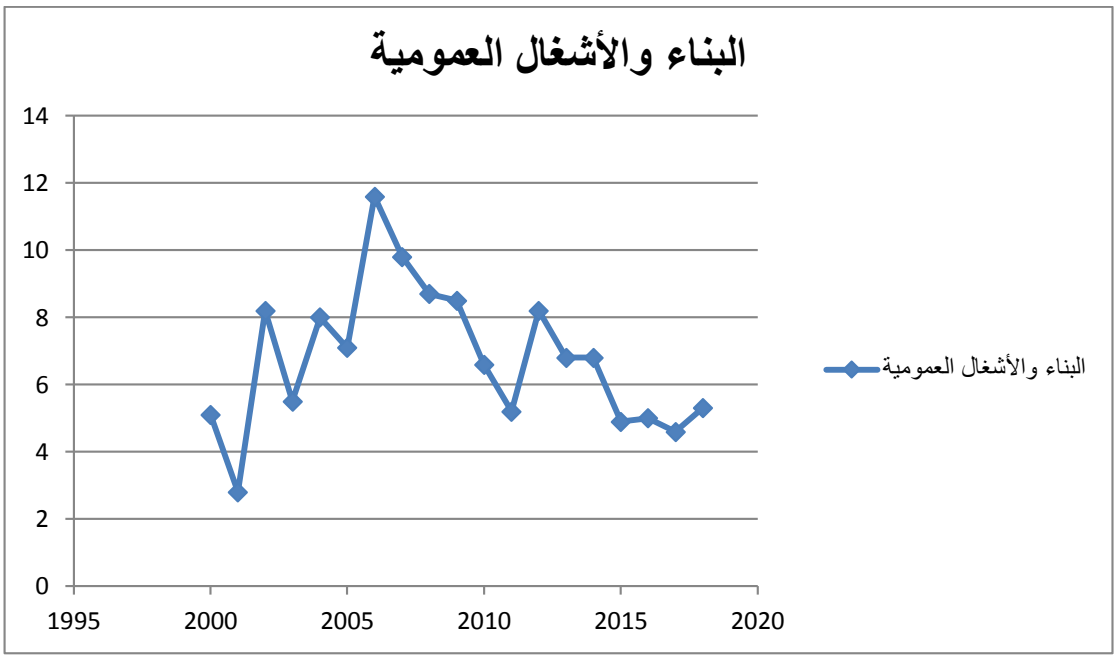
شهد القطاع أعلى قيمة سنة **2006** حيث حقق نموا قياسيا في الحجم بلغ (**11.6**)**%** ، ويستمر بتحقيق أداء متميز أقل بقليل من النمو الذي تم تحقيقه سنة**2006** حيث بلغ (**9.8**)**%** ،وواصل هذا القطاع نموه بمعدل مرتفع بلغ (**8.7**)**%** انخفاض طفيف مقارنة بالسنة الماضية .

تراخى مجددا نمو هذا القطاع والذي يبقى مرتفعا وذلك للسنة الثانية على التوالي منخفضا ب(**2.1**) نقطة إلى (**6.6**)% في سنة **2010**، خلال سنة **2011** عرف القطاع تباطؤا للسنة الثالثة على التوالي بلغ (**5.2**)**%** ،

بعد التراجع الذي كان سنة **2011** استعاد القطاع مستويات النشاط التي بلغها منذ **2007** فأخذ سنة **2012** **(8.2)%** كقيمة له، و يواصل ارتفاعه بوتيرة معتبرة لكن أقل من المسجلة في السنة الماضية فسجل **(6.8)** %،وثبت عند نفس القيمة سنة **2014**،انكمش نمو القطاع خلال سنة **2015** فسجل انخفاض ب**(1.9)** نقطة .

واكتسب خلال السنة الموالية **(0.1)** نقطة لينتقل إلى مستوى نمو **(5.0)%** ، تواصل توسع النشاط في هذا القطاع لكن بوتيرة قدرها **(4.6)%** سنة **2017**،ثم تعزز النمو على مستوى هذا القطاع ليبلغ **(5.3)%** سنة **2018**.

الشكل رقم (3-10): تطور قطاع البناء والأشغال العمومية في الجزائر(2018/2000).



المصدر: إعداد الطالبتين باعتماد على معطيات الجدول رقم(3-10)

6.**الفلاحة:**

الجدول الموالي يقدم لنا تطور معدلات نمو قطاع الفلاحة خلال فترة الدراسة (2018/2000).

الجدول رقم(3–11): تطور نمو قطاع الفلاحة في الجزائر(2018/2000)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الفلاحة (%)	-5.0	13.2	1.3-	19.7	3.1	1.9	4.9	5.0	3.8-	21.1	4.6
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018			
الفلاحة (%)	11.6	7.2	8.2	5.5	6.4	1.8	1.0	5.0			

المصدر: إحصائيات بنك الجزائر (**2018/2000**).

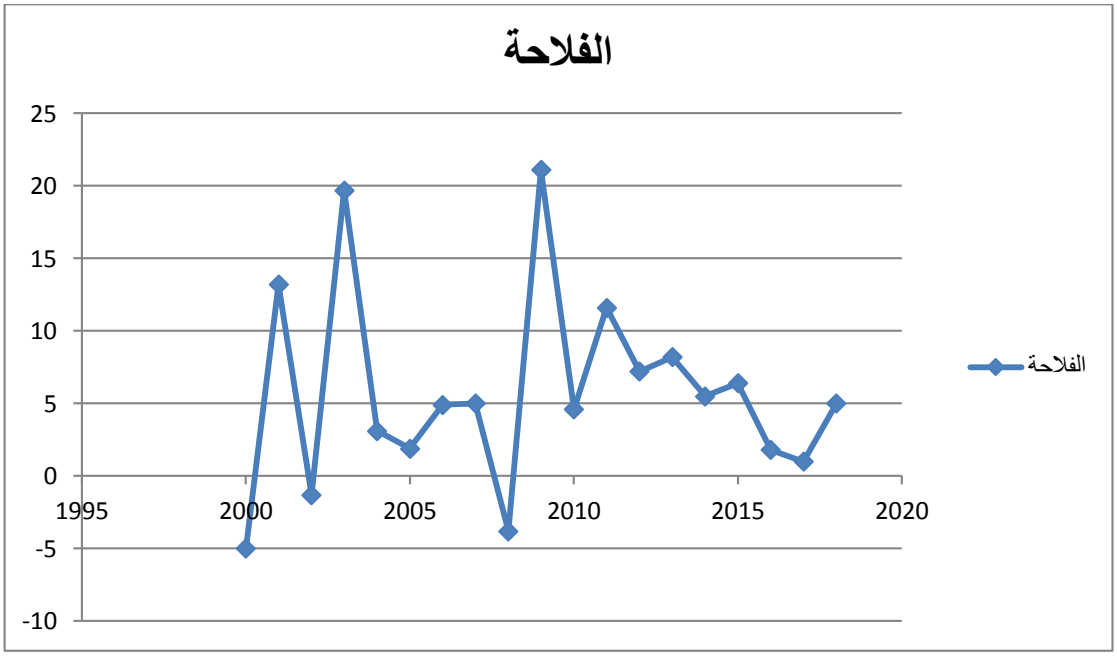
سجل قطاع الفلاحة خلال السنة الأولى من الدراسة نمو سلبي قدر ب(**5.0–**)**%** ، بينما في السنة الموالية سجل معدل جيد قدر ب(**13.2**)**%** ، لكن سرعان ما انخفض هذا المعدل ليسجل تغير سلبي (**1.3–**)**%**،خلال سنة **2003** شهد القطاع انتعاشا كبيرا حيث سجل تغير ايجابيا قدر ب (**19.7**) **%**بعدما سجل في سنة **2002** (**1.3–**)**%**، في السنة الموالية انخفض معدل نمو القطاع إلى (**3.1**)**%** وواصل انخفاضه في السنة الموالية ليسجل (**1.9**)**%** ،خلال سنة **2006** عرف نشاط القطاع تغير ايجابي قدر ب(3) نقاط ، واصل النشاط نموه خلال سنة**2007** ليصل إلى معدل (**5.0**)**%** .

خلال سنة **2008** عرف القطاع تراجع سلبي في نمو نشاطه فدر ب(**3.8-**)**%**، لكن سرعان ما ارتفع هذا المعدل خلال سنة **2009** ليمثل أعلى قيمة أخذها نمو نشاط القطاع خلال فترة الدراسة حيث قدر ب (**21.1**)**%** ، في السنة الموالية انخفض هذا المعدل ليقدر ب(**4.6**)**%** .

واصل نشاط القطاع نموه لكن بوتيرة إيجابية وأحسن حيث تغير إيجابيا ب (5) نقاط ، خلال سنة **2012** حقق القطاع معدل نمو(**7.2**)**%** ، ارتفع معدل هذا النمو في السنة الموالية ب(1) نقطة.

بعد عام ممتاز (**2013**) أداء قطاع الفلاحة لسنة **2014** مع كونها مقبول إلا أنه أقل من السنة الماضية، خلال سنة **2015** سمح الموسم الفلاحي بتحقيق معدل نمو يفوق المعدل المسجل خلال سنة **2014** ب (**0.9**) نقطة، انخفض معدل نمو النشاط حلال سنة **2016** ب(**4.2**) نقطة ليبلغ بذلك (**1.8**)% مقابل (**6.4**) %في السنة الماضية، واصل نمو نشاط القطاع انخفاضه ليسجل سنة **2017** (**1.0**)**%** ،بسبب الظروف المناخية المواتية ارتفع نمو النشاط ب (4) نقاط ليبلغ (**5.0**)**%** .

الشكل رقم (3-11) تطور نمو قطاع الفلاحة في الجزائر (2018/2000).



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معطيات الجدول رقم (3-11)

المطلب الثاني: تحليل معدلات النمو خارج المحروقات وخارج الفلاحة

نتناول في مطلبنا هذا تطور معدلات النمو الاقتصادي خارج المحروقات وتحليلها، ومن ثم تحليل معدلات نمو خارج الفلاحة وذلك للتطرق إلى المساهم الحقيقي في النمو الاقتصادي.

1.خارج المحروقات:

الجدول الموالي يعرض لنا تطورات معدل النمو الاقتصادي خارج المحروقات خلال فترة الدراسة (**2018/2000**)

الجدول رقم (3–12): تطور النمو الاقتصادي خارج المحروقات في الجزائر(2018/2000).

السنوات	**20 00**	**20 01**	**20 02**	**20 03**	**20 04**	**20 05**	**20 06**	**20 07**	**20 08**	**20 09**	**20 10**
خارج المحروقات(%)	2.1	6.0	5.3	6.0	6.2	4.7	5.6	6.3	6.7	9.6	6.3
السنوات	20 11	20 12	20 13	20 14	20 15	20 16	20 17	20 18			
خارج المحروقات(%)	6.1	7.1	7.3	5.7	5.0	2.2	2.1	3.3			

المصدر: إحصائيات بنك الجزائر (**2018/2000**).

خلال سنة 2000 تم تسجيل معدا نمو خارج قطاع المحروقات (**2.1**)**%** في حين سنة**2001** تم تسجيل معدل (**6.0**) %فكان قطاع الفلاحة المساهم الأكبر خلال هذه السنة في النمو خارج المحروقات بمعدل (**13.2**) **%**،واصل النمو تغيره فسجلنا خال سنة **2002** (**5.3**)،**%** وسنة **2003** (**6.0**)**%** فاحتل قطاع الفلاحة المرتبة الأولى بمعدل (**19.7**) **%**ومن ثم الطاقة والمياه لتأتي الصناعة بعدها بمعدل (**3.5**)**%** .

خلال سنة **2004** واصل النمو ارتفاعه ب(**0.2**) نقطة هذا التغير الإيجابي كان سببه الرئيسي قطاع البناء والأشغال العمومية بـ (**8.0**)% ،خلال سنة **2005** شهد جميع القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات انخفاض في معدلات نموها مما أدى هذا الانخفاض إلى انخفاض معدل النمو خارج المحروقات ب(**1.5**) نقطة. بارتفاع معدل نمو قطاع الزراعة وكذا قطاع الخدمات المسوقة والغير مسوقة ارتفع معدل النمو خارج المحروقات ب(**0.7**) نقطة خلال سنة **2006**، واصل معدل النمو ارتفاعه ليصل سنة **2009** إلى معدل (**9.6**)**%** ليكون هذا المعدل أعلى معدل أخذه النمو خارج قطاع المحروقات خلال فترة الدراسة كان مساهمه الأكبر مرة أخرى الفلاحة بمعدل (**21.1**)**%** ثم يليها قطاع الصناعة وقطاع البناء والأشغال العمومية بمعدل (**8.2**)**%** .

انخفض معدل النمو خارج المحروقات بانخفاض معدل نمو قطاع الفلاحة وكذا قطاع الصناعية خلال سنتي **2010و 2011**، وبارتفاع معدل نمو قطاع الصناعة وقطاع البناء والأشغال العمومية ارتفع مرة أخرى النمو خارج المحروقات ليبلغ (7.1)% خلال سنة **2012 و** (**7.3**)**%** خلال سنة **2013**.

في سنة **2014** أدى انخفاض النمو في قطاع الفلاحة إلى انخفاض معدل النمو خارج المحروقات فتغير تغير سلبي ب(**1.7**)نقطة، واصل التغير السلبي سنة **2015** ليصل إلى معدل (**5.0**) %بعد ما كان (**5.6**)% خلال سنة الماضية بسبب الانخفاض الذي شهده قطاع البناء والأشغال العمومية وكذا قطاع الخدمات المسوقة والغير مسوقة، تتواصل سلسلة الانخفاض في معدل النمو خارج المحروقات خلال السنوات **2016** و**2017** وذلك بانخفاض نمو قطاع الفلاحة والصناعة، شهدت سنة **2018** ارتفاع نمو قطاع الفلاحة بشكل جيد وكذا قطاع البناء و الأشغال العمومية ،مما أدى هذا التغير إلى ارتفاع معدل النمو خارج المحروقات.

وفي الأخير نلاحظ أن قطاع الفلاحة كان المساهم الأكبر في نغير النمو خارج المحروقات.

2. معدلات النمو خارج المحروقات والزراعة

باعتبار أن قطاع الفلاحة مرتبط بشكل كبير بكمية الأمطار لكل سنة، قمنا بالاعتماد على قطاع الصناعة في تحليل معدل النمو الاقتصادي خارج المحروقات نقوم باستعراض تطور نشاطه في الجدول الموالي خلال فترة الدراسة (2018/2000).

الجدول رقم(3–13): تطور نمو قطاع الصناعة في الجزائر (2018/2000).

(السنوات	20 00	20 01	20 02	20 03	20 04	20 05	20 06	20 07	20 08	20 09	20 10
الصناعة(%)	-1.9	-1.3	-1.0	3.3	-1.3	-4.5	-2.2	-3.9	1.9	8.5	3.4

السنوات	20 11	20 12	20 13	20 14	20 15	20 16	20 17	20 18
الصناعة(%)	3.9	5.1	4.1	4.0	4.8	3.8	4.8	4.1

المصدر: إحصائيات بنك الجزائر (**2018/2000**).

شهد قطاع الصناعة خلال فترة الدراسة إصلاحات اقتصادية لكن هذه الإصلاحات كانت عبارة عن توسع في النفقات العامة حيث لم تحقق استثمار إنتاجي، حيث شهد القطاع تغير إيجابي سنة **2003** بمعدل (**3.3**)% بعدما كان يعاني من ركود اقتصادي خلال سنوات ماضية، توسط هذا التغير برنامج الإنعاش الاقتصادي (**2004/2001**). فبلغت القروض الموجهة إلى الاقتصاد خلال سنة **2002** (**17.5**)**%** . عاود نشاط القطاع تسجيل تغيرات سلبية في نموه رغم أن القروض الموجهة إلى الاقتصاد كانت بنسب متصاعدة، خلال سنة **2009** ظهرت نتيجة إنعاش النمو فوصل معدل نمو هذا القطاع إلى (**8.5**) **%**كأعلى معدل نمو خلال فترة الدراسة بنسبة قروض موجهة إلى الاقتصاد سنة **2007** (**18.6**)**%** .

عرف قطاع الصناعة خلال الفترة (**2014/2010**) برنامج توطيد النمو، أدى إلى تغيرات متذبذبة في معدل نمو هذا القطاع خلال فترة الإصلاح وبعدها ، لكن بالمقارنة مع نسبة القروض الموجهة إلى الاقتصاد يبقى تطور نمو هذا القطاع يعاني من تباطؤ وركود من فترة إلى أخرى، يعود سبب هذا الركود والتباطؤ في تطور قطاع الصناعة إلى القروض المتعثرة.

المبحث الثالث: تحليل أثر الصدمات النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر(2018/2000)

نتطرق خلال هذا المبحث إلى تأثير أصر الصدمات النقدية التي نقصد بها صدمة الكتلة النقدية، صدمة أسعار الفائدة وصدمة القروض على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة (**2018/2000**)، بداية نتطرق إلى أثر صدمة الكتلة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

المطلب الأول: تحليل أثر صدمة الكتلة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر (2018/2000)

نقوم خلال دراستنا بتحليل معدلات الكتلة النقدية مقابل النفقات العامة، ومن ثم نمر إلى تحليل النفقات العامة مقابل النمو الاقتصادي ولا يمكننا تحديد الصدمة المتأتية من الكتلة النقدية دون أن نعرج على معدلات السيولة.

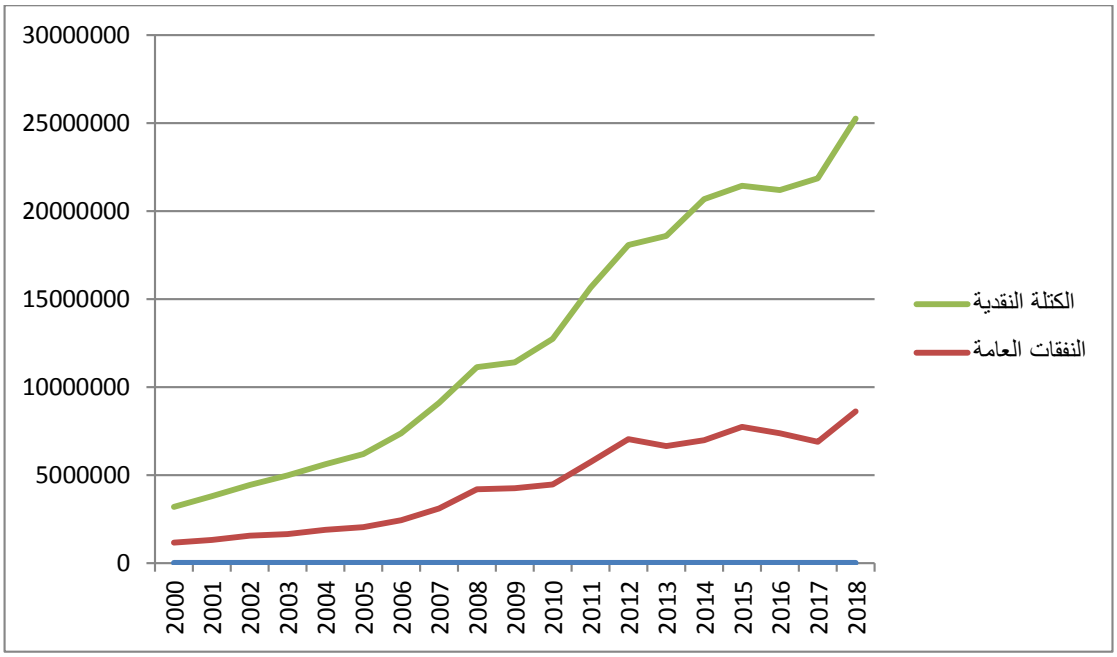
الجدول رقم (14.3): تطور نمو الكتلة النقدية والنفقات العامة / الوحدة: مليار د ج

السنوات	الكتلة النقدية	النفقات العامة
2000	2022.5	1178122
2001	2473.5	1321028
2002	2901.5	1550646
2003	3354.4	1639265
2004	3738.0	1888930
2005	4146.9	2052037
2006	4933.7	2453014
2007	5994.6	3108669
2008	6955.9	4191053
2009	7173.1	4246394
2010	8280.7	4466940

2011	9929.2	5731752
2012	11015.1	7054350
2013	11941.5	6635620
2014	13686.7	6995700
2015	13704.5	7746214
2016	13816.3	7383600
2017	14974.6	6883200
2018	16636.7	8628000

المصدر : إحصائيات بنك الجزائر (**2018/2000**).

الشكل رقم (14.3): تطور النفقات العامة والكتلة النقدية في الجزائر (2018/2000)



المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على بيانات الجدول (14.3).

نلاحظ من خلال الجدول والشكل البياني أن كلما زادت النفقات العامة زادت الكتلة النقدية، وبالتالي هناك علاقة طردية بين حجم الإنفاق العام والكتلة النقدية مما يترتب عنها صدمة موجبة، لكن مصدر هذه الصدمة ليس نقدي وإنها مالي لأنها متأتية من أحد أدوات السياسة المالية ألا وهو الإنفاق العام.

لكن لمعرفة أثر هذه الصدمة لابد من تحليل تطور النمو الاقتصادي مقابل النفقات العامة وهذا ما سنتطرق إليه في الخطوة الموالية.

الجدول رقم (15.3): تطور النفقات والنمو الاقتصادي (الاسمي) في الجزائر (2018/2000).

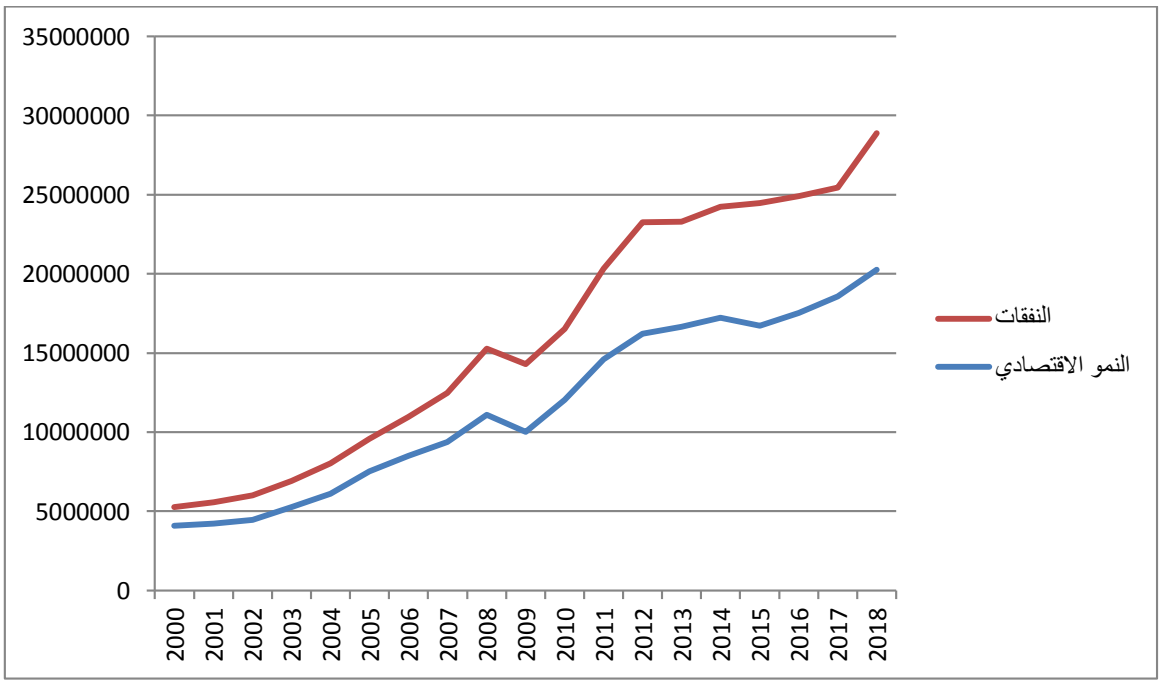
الوحدة: مليار د ج

السنوات	النفقات	النمو الاقتصادي
2000	1178122	4098.8
2001	1321028	4235.6
2002	1550646	4455.3
2003	1639265	5264.2
2004	1888930	6126.7
2005	2052037	7519.0
2006	2453014	8514.8
2007	3108669	9366.6
2008	4191053	11090.0
2009	4246394	10034.3
2010	4466940	12049.5
2011	5731752	14588.6

2012	7054350	16208.7
2013	6635620	16650.2
2014	6995700	17242.5
2015	7746214	16712.7
2016	7383600	17514.6
2017	6883200	18575.8
2018	8628000	20259.1

المصدر: احصائيات بنك الجزائر (**2018/2000**).

الشكل رقم (15.3): تطور النفقات والنمو الاقتصادي في الجزائر (2018/2000).



المصدر: من إعداد الباحثتين باعتماد على معطيات الجدول(3-15).

الملاحظ هنا أن هناك طفرة ناجمة عن دورية السياسة المالية والتي نقصد بها أن عند ارتفاع أسعار المحروقات ترتفع الإيرادات الجبائية مما يترتب عنه ارتفاع في الإنفاق وزيادة في كمية الكتلة النقدية وكذا معدل النمو،

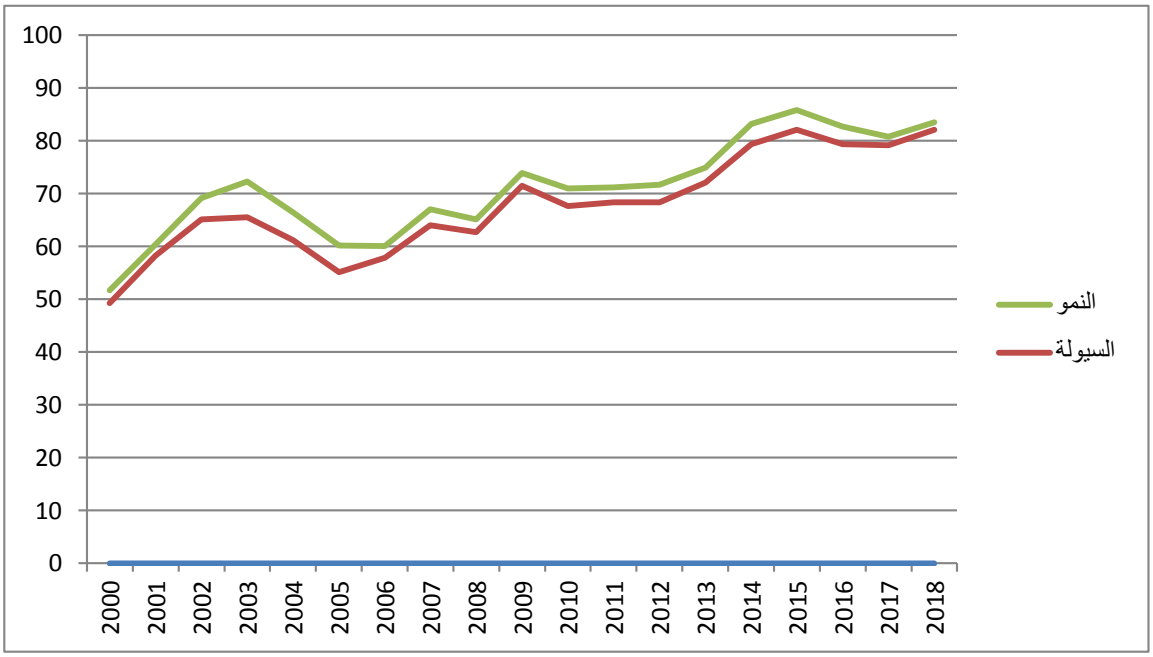
لكن عموما نستطيع القول أن مصدر هذه الصدمة ليس نقديا ولكنه نابع من أدوات السياسة المالية وعلى رأسها الإنفاق العمومي، ولتوضيح دور الكتلة النقدية في تطور النمو لابد أن نعرج على نسب السيولة، لأن هذه الأخيرة تعتبر المورد الأساسي للتمويل المؤسسات.

الجدول رقم (16.3): تطور معدل النمو والسيولة في الجزائر (2018/2000)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
السيولة (%)	49.3	58.3	65.1	65.5	61.2	55.1	57.9	64.0	62.7	71.5	67.7
النمو (%)	2.4	2.1	4.1	6.8	5.2	5.1	2.2	3.0	2.4	2.4	3.3
السنوات	2011	2012		2013	2014	2015	2016	2017	2018		
السيولة (%)	68.4	68.4		72.1	79.4	82.1	79.4	79.2	82.1		
النمو (%)	2.8	3.3		2.8	3.8	3.7	3.3	1.6	1.4		

المصدر: احصائيات بنك الجزائر (**2018/2000**).

الشكل رقم(16.3): تطور معدل النمو والسيولة في الجزائر (2018/2000)



المصدر: من إعداد الطالبتان بناء على معطيات الجدول (3-16).

نلاحظ من خلال الجدول والشكل البياني أن معدل السيولة ومعدل النمو يأخذان منحى تصاعدي حيث أن كلما زاد معدل السيولة زاد النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2018/2000)، وبالتالي هناك علاقة طردية بين السيولة والنمو الاقتصادي، إذن زيادة معدل السيولة يؤدي إلى توفر التمويل للمؤسسات الذي يؤدي بدوره إلى إحداث نمو على مستوى المؤسسات وبالتالي ينعكس بالإيجاب على النمو الاقتصادي.

إذن الطفرات الناجمة عن الكتلة النقدية هي صدمات موجبة، مصدرها مالي لأنها ناجمة عن إحدى أدوات السياسة المالية ألا وهو الإنفاق العام.

المطلب الثاني: الأثر معدل الفائدة على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2018/2000).

لنفسر أثر معدل الفائدة على النمو الاقتصادي في الجزائر نقوم بدراسة كل من علاقة معدل الفائدة مع حجم الاستثمار، وعلاقة النمو الاقتصادي مع حجم الاستثمار، وللتوضيح أكثر نتطرق إلى الجداول الآتية:

الجدول رقم (17.3): تطور معدل الفائدة و حجم الاستثمار في الجزائر (2018/2000). الوحدة: مليار دج.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل الفائدة(%)	10	9.5	8.58	8.12	8	8	8	8
حجم الاستثمار	852.7	965.5	1111.3	1265.2	1457.0	1661.0	1967.3	2444.9
السنوات	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
معدل الفائدة(%)	8	8	8	8	8	8	8	8
حجم الاستثمار	3228.3	3811.4	4350.9	4620.1	4992.4	5690.9	6446.7	7062.3
السنوات	**2016**	**2017**	**2018**					
معدل الفائدة(%)	8	8	8					
حجم الاستثمار	7544.3	7698.0	8202.5					

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على المصدر التالي: تقارير الديوان الوطني للإحصائيات (**2018/2000**).

عرف معدل الفائدة ثبات خلال السنوات الأخيرة أي من سنة **2005** إلى سنة **2018** بمعدل منخفض بنسبة**8 %**، بعدما كان في انخفاض مستمر للسنوات الأولى لفترة الدراسة، بينما كان حجم الاستثمار في الارتفاع طوال السنوات، حيث بلغت قيمة **852.7** مليار دج سنة **2000**، و **1111.3** دج سنة **2002** ليواصل في وتيرة تصاعدية إلى غاية سنة **2017**، **2018** لتبلغ ما قيمته **7698.0** دج و **8202.5** دج على التوالي.

الزيادة التي شوهدت في السيولة أدت إلى انخفاض في معدلات الفائدة وبالتالي انعكس على حجم الاستثمار الذي كان يشهد ارتفاع، أي أن هناك علاقة عكسية بين معدلات الفائدة و حجم الطلب على الاستثمار، كلما انخفض معدل الفائدة ارتفع حجم الاستثمار.

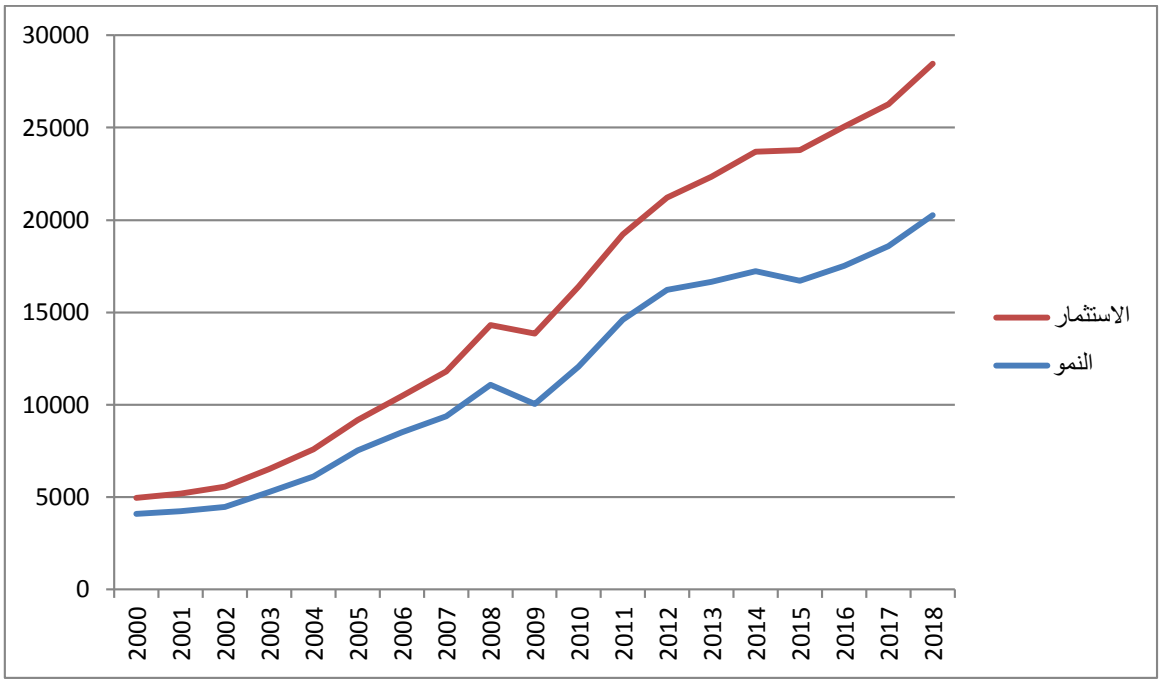
الجدول رقم (3-18): تطور النمو الاقتصادي وحجم الاستثمار في الجزائر (**2018/2000**). **الوحدة:** مليار دج.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
النمو	4098.8	4235.6	4455.3	5264.2	6123.7	7519.0	8514.8	9366.6
حجم الاستثمار	852.7	965.5	1111.3	1265.2	1457.0	1661.0	1967.3	2444.9
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
النمو	11090.0	10034.3	12049.5	14588.6	16208.7	16650.2	17242.5	16712.7
حجم الاستثمار	3228.3	3811.4	4350.9	4620.1	4992.4	5690.9	6446.7	7062.3
السنوات	2016	2017	2018					
النمو	17514.6	18575.8	20259.1					
حجم الاستثمار	7544.3	7698.0	8202.5					

المصدر : من إعداد الطالبتان بالاعتماد على المصدر التالي: إحصائيات بنك الجزائر (**2018/2000**).

الشكل الآتي يقدم توضيح للعلاقة بين تطور النمو و حجم الاستثمار في الجزائر:

الشكل رقم (18.3): تطور النمو الاقتصادي و حجم الاستثمار في الجزائر (2018/2000).



المصدر: من إعداد الطالبتان بناء على معطيات الجدول رقم(3-18) .

حسب معطيات الجدول والشكل أعلاه نلاحظ الارتفاع المستمر لكل من النمو الاقتصادي و حجم الاستثمار، حيث سجل النمو **4098.8** مليار دج سنة **2000**، و سجل الاستثمار ما قيمته **852.7** مليار دج سنة **2000** أيضا، وسنة **2010** سجل كل من النمو و الاستثمار قيمة **12094.5** و**4350.9** على التوالي، ليبقى هذا الارتفاع مستمر إلى غاية **2018** بقيمة **20259.1** مليار دج بالنسبة للنمو و قيمة **8202.5** بالنسبة لحجم الاستثمار.

وبالتالي نستنتج أن هناك علاقة طردية بين النمو وحجم الاستثمار أي كلما ارتفع الطلب على الاستثمار ارتفع معه النمو الاقتصادي وهذا ما تبين من خلال الشكل أعلاه، حيث الطفرة الموجبة التي شهدتها الجزائر أدت إلى زيادة النمو عن طريق الطلب على الاستثمار.

المطلب الثالث: أثر صدمة القروض على النمو الاقتصادي.

شهد الاقتصاد الوطني في الجزائر خلال الفترة (2018/2000) حجم قروض كبير وجهت إلى الاستثمارات الوطنية، لذلك نتطرق في هذا المطلب إلى أثر صدمات القروض على النمو الاقتصادي، ومحاولة التعرف على طبيعة هذه الصدمات إذ كانت موجبة أو سلبية.

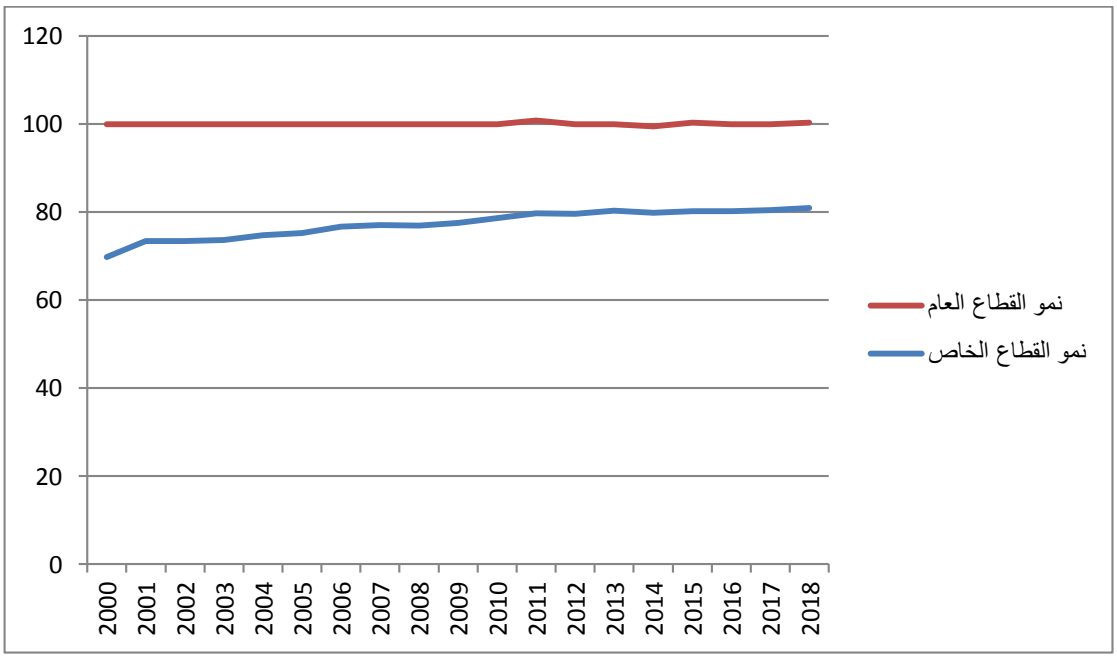
الجدول رقم(19.3):تطور نمو القروض الموجهة للقطاع العام والخاص ونمو القطاع العام والخاص في الجزائر (2018/2000).

السنوات	القروض الموجهة للقطاع الخاص (%)	نمو القطاع الخاص (%)	القروض الموجهة للقطاع العام(%)	نمو القطاع العام(%)
2000	32.0	69.8	-24.5	30.2
2001	15.8	73.5	5.5	26.5
2002	63.1	73.5	-3.3	26.5
2003	6.5	73.7	10.6	26.3
2004	14.8	74.8	8.6	25.2
2005	32.9	75.3	2.7	24.7
2006	17.5	76.7	-4	23.3
2007	15	77.1	16.8	22.9
2008	16.2	76.9	21.5	23.1
2009	13.3	77.6	23.6	22.4
2010	12.9	78.7	-1.6	21.3

2011	9.8	79.8	19.2	21
2012	13.2	79.6	17.2	20.4
2013	21.1	80.4	19.3	19.6
2014	14.7	79.9	38.9	19.6
2015	14.9	80.2	9	20.1
2016	10.3	80.2	7.2	19.8
2017	15.4	80.5	9.1	19.5
2018	10.2	80.9	14.7	19.5

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (**2018/2000**).

الشكل رقم (19.3): تطور نمو القروض الموجهة للقطاع العام والخاص ونمو القطاع العام والخاص في الجزائر (2018/2000)



من إعداد الطالبتان بالاعتماد على بيانات الجدول رقم(3-19).

من خلال نتائج الجدول والمنحنى البياني نلاحظ أن نمو القطاع الخاص أخذ منحنى تصاعدي بينما نمو القطاع العام كان شبه ثابت، بالنظر إلى حجم القروض الموجهة للقطاع الخاص نرى أنها أخذت نسب متذبذبة مما أدى إلى تمويل المؤسسات الذي بدوره أدى إلى دفع عجلة الاستثمار وبالتالي تحقيق نمو اقتصادي، هنا يمكننا القول أن صدمة القروض هي صدمة موجبة انعكست على النمو فحقق بذلك نتائج موجبة.

ولتعرف على أثر القروض على النمو الاقتصادي لابد أن نعرج علا حجم القروض المتعثرة مقارنة بالقروض الموجهة للاقتصاد، والجدول الموالي يعرض لنا حجم القروض المتعثرة مع القروض الموجهة للاقتصاد في الجزائر خلال الفترة (2018/2000).

الجدول رقم(20.3): تطور حجم القروض المتعثرة والقروض الموجهة لاقتصاد في الجزائر (2018/2000).

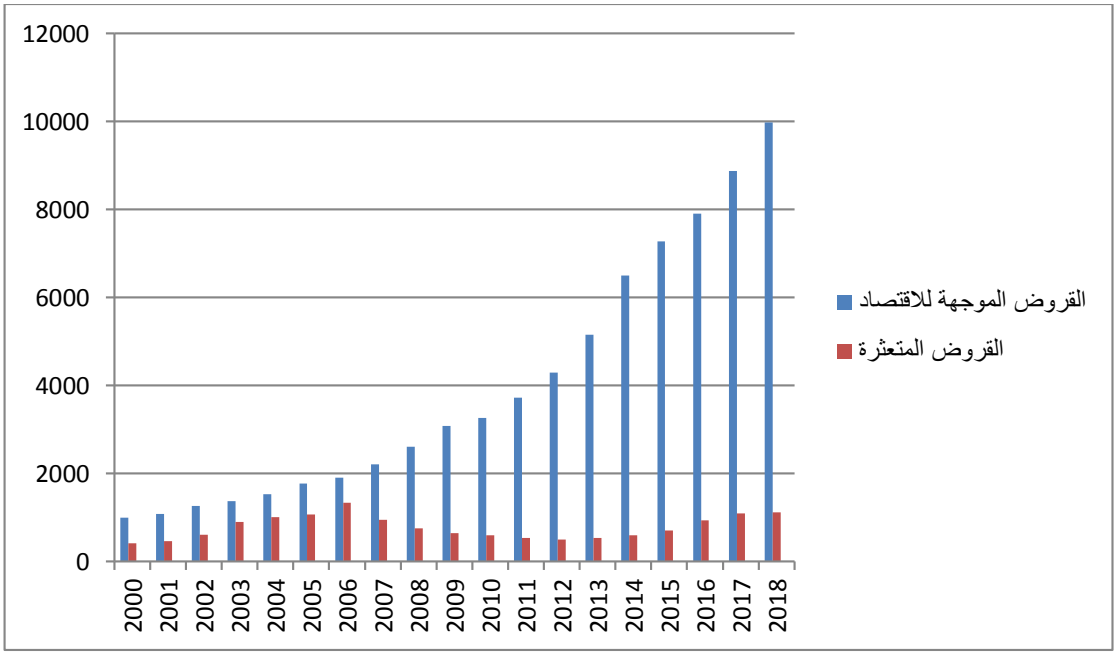
الوحدة: مليار د ج

السنوات	حجم القروض المتعثرة	القروض الموجهة للاقتصاد
2000	421.41	993.7
2001	467.17	1078.4
2002	610.55	1266.8
2003	906.33	1380.2
2004	1011.80	1535.0
2005	1068.86	1779.8
2006	1343.30	1905.4
2007	948.8	2205.2
2008	752.3	2615.5
2009	652.2	3086.5

2010	598.13	3268.1
2011	538.22	3726.5
2012	502.70	4298.4
2013	544.31	5156.3
2014	598.26	6504.6
2015	713.01	7277.2
2016	933.12	7909.9
2017	1091.09	8880.0
2018	1125.3	9976.3

المصدر: احصائيات بنك الجزائر (2018/2000).

الشكل رقم (20.3): تطور حجم القروض المتعثرة والقروض الموجهة لاقتصاد في الجزائر (2018/2000).



من إعداد الطالبتان باعتماد على بيانات الجدول رقم (20.3)

لاحظنا من خلال الجدول والشكل البياني أن هناك حجم كبير من القروض المتعثرة مقارنة بالقروض الموجهة للاقتصاد في الجزائر خلال الفترة (**2018/2000**)، أي أنه لم يكن هناك توزيع أمثل للقروض، فأخذت مسار نحو مستثمرين وهميين وبالتالي استثمار غير فعال وهذا ما يفسر ظهور صدمة نقدية حقيقية، فالواضح أن هناك صدمة موجبة إلا أنه بالنظر إلى حجم القروض المتعثرة تظهر صدمة سلبية.

رغم أن السياسة النقدية عرفت صدمات إيجابية عن طريق الإقراض الشديد ومعدلات الفائدة المنخفضة لمدة طويلة، إلا أنها لم تؤدي أي دور على مستوى النمو الاقتصادي في الجزائر وذلك بسبب القروض المتعثرة التي انجر عنها استثمار غير فعال، وهو ما يعرف بالصدمة السلبية الحقيقية للنمو الاقتصادي.

خلاصة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل تحليل أثر الصدمات النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (**2018/2000**)، فتطرقنا في المبحث الأول إلى تحليل الصدمات النقدية في الجزائر خلال نفس الفترة، شمل هذا المبحث تطور السياسة النقدية في الجزائر، والصدمات النقدية للكتلة النقدية ومعدل الفائدة، معدل إعادة الخصم، و كذا القروض الموجهة للاقتصاد، حيث عرفت كل من متغيرات السياسة النقدية صدمات موجبة.

أما بالنسبة للمبحث الثاني قمنا بتحليل النمو الاقتصادي في الجزائر حلال الفترة (**2018/2000**)، حيث شمل هذا المبحث تطور معدلات نمو القطاعات الاقتصادية بما فيها : الناتج الداخلي الإجمالي، قطاع الفلاحة، قطاع المحروقات، قطاع البناء والأشغال العمومية وكذا قطاع الخدمات المسوقة، بالتركيز أكثر على تطور نمو قطاع الصناعة.

ثم مررنا إلى المبحث الثالث الذي يتضمن أثر الصدمات النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر (**2018/2000**)، فتوصلنا خلال هذا المبحث إلى أن صدمة الكتلة النقدية سببها الرئيسي السياسة المالية لأنها متأتية من الإنفاق العام، بينما صدمة القروض وصدمة أسعار الفائدة كانت نقدية سببها السياسة النقدية.

وبالتالي فإن النمو الاقتصادي عرف صدمات نقدية إيجابية متأتية من أسعار الفائدة والقروض، ولكن بالتطرق إلى حجم القروض المتعثرة لاحظنا وجود صدمة سلبية حقيقية، حيت أن القروض المتعثرة انجر عنها استثمارات غير فعالة وبالتالي التأثير السلبي على النمو الاقتصادي.

خاتمة

قمنا من خلال هذه الورقة البحثية بتحليل أثار صدمات النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من (2018/2000)، بالاعتماد على الكتلة النقدية، معدل الفائدة، والقروض الموجهة للاقتصاد كمتغيرات تعبر عن الصدمات النقدية، وكانت نتائج هذه الدراسة كما يلي:

تعتبر الصدمات النقدية مؤشرا هاما على جودة أداء السياسة النقدية في أي دولة، فكلما قل تعرض الدولة للصدمات النقدية كلما كان دليل لتوضيح الرؤى لمستقبل صناع السياسة النقدية ومعرفة حالة الاقتصاد، ويمكن لصناع القرار التدخل النقدي من قبل العديد من المتغيرات النقدية للتحكم في تحقيق الاستقرار النقدي، لكن الفشل في الاستقرار يسبب صدمات نقدية .

تعد دراسة النمو الاقتصادي مهمة جدا في تحليل الواقع الاقتصادي للجزائر، حيث أنها تبحث في كفاءة استخدام الموارد المتاحة، التي تؤدي إلى تحقيق معدل نمو أعلى من معدل النمو السكاني، حيث أن النمو الاقتصادي يقوم على عدة نظريات بدايتها كانت النظرية الكلاسيكية التي أشارت إلى أن النمو الاقتصادي محدود في أمد الطويل، من ثم النظرية النيوكلاسيكية التي قدمت تفسير للنمو الاقتصادي بحيث ركزت على الوضع المتوازن للاقتصاد وربطه بمعدل الادخار، معدل النمو السكاني، ومعامل رأس المال، ثم جاءت النظرية الحديثة للنمو نتيجة للأداء الضعيف للنظرية النيوكلاسيكية، لتأتي بعدها النظرية الداخلية للنمو والتي قدمت العديد من النماذج لتفسير النمو الاقتصادي على المدى الطويل بالاعتماد على تنمية رأس المال البشري و تطوير التقدم البشري.

لم تنعكس السياسة النقدية على النمو الاقتصادي، رغم أن إجراءاتها كلها مواتية تتماشى مع صدمات موجبة، إلا أن عدم تحديد الأمثل لتوزيع الموارد أدت إلى صدمة سلبية، أي أن الكتلة النقدية ذهبت للمستثمرين وهميين وهي ما تسمى بالقروض متعثرة.

مصدر الصدمة الموجبة للكتلة النقدية هو مصدر مالي أي من السياسة المالية و ليست من متغيرات السياسة النقدية، أما بالنسبة للصدمة الموجبة للقروض والصدمة و الموجبة لمعدل الفائدة فهي مصدر نقدي أي من السياسة النقدية، وبالتالي كل صدمة الموجبة للقروض ومعدل الفائدة لعبت دور على النمو.

التوصيات:

على ضوء النتائج التي خلصنا إليها في هذه الدراسة يمكن الخروج ببعض التوصيات والاقتراحات نبرزها فيما يلي:

- ✓ على الجزائر الاهتمام بمشكلة الصدمات النقدية لما لها من أثار على النمو الاقتصادي من خلال تطور الأدوات والوسائل التي تمكنها من كشف تلك الصدمات مبكرا.
- ✓ التحديد الأمثل لتوزيع الموارد حتى لا تذهب إلى مستثمرين وهميين وتخلق صدمة سلبية.
- ✓ مواصلة منح القروض وتوسع في الاستثمارات، لتحقيق نمو اقتصادي خارج المحروقات واللحاق بالدول التقدمة.
- ✓ نوصي بتكرار دراسة موضوع الصدمات النقدية لمتغيرات أخرى غير المتغيرات التي تم دراستها، وذلك للاستفادة منها في مجال الاقتصاد.

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1. إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية (نظريات _ نماذج_ استراتجيات)، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن،2012.
2. باري سيجل، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة: طه عبد الله منصور وآخرون، دار المريخ للنشر والتوزيع،السعودية،1986.
3. حربي محمد موسى عريقات، التنمية والتخطيط الاقتصادي(مفاهيم وتجارب)،دار البداية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن،2004.
4. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاتجاهات الحديثة في التنمية، دار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2003.
5. عبد الحسين جليل عبد الحسين غالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان،2011.
6. عبد الرحمان يسري أحمد، النظرية الاقتصادية الكلية، دار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2007.
7. علي جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العام العربي، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009.
8. محمد مدحت مصطفى، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مطبعة الإشعاع الفني، مصر، 1999.
9. محمد عمر أبو عيدة، عبد الحميد محمد شعبان، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2012.
10. مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية (نظريات، سياسات وموضوعات)، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
11. مهدي سهر الجبوري، خضير عباس حسين، تحليل الصدمات الاقتصادية للاقتصاديات النامية، دار الأيام للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،2018.

ثانيا: المقالات

1. إيمان عبد الرحيم الحسيني، هاشم مرزوك، أثر الصدمات النقدية على الناتج المحلي الإجمالي في اليابان، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، العدد20، 2017.
2. أسماء علام، فاطمة علام، واقع السياسة النقدية خلال الفترة (2017/2010)، مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد 02، العدد 03، 2020.
3. وسام مويسي، أمال بوسمينة، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 07، العدد 02، جوان 2020.

ثالثا: الأطروحات والمذكرات

1. أحمد ضيف، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر(2012/2989)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة الجزائر 3، 2015/2014.
2. إبراهيم بلقلة، آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر،2009/2008.
3. إيمان عبد الرحيم كاظم، أثر الصدمات النقدية في الاستقرار الاقتصادي تجارب دول مختارة، أطروحة دكتورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2016.
4. سعودي محمد، أثر الصدمات النقدية الخارجية على فعالية السياسة المالية دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتورة، جامعة الجزائر 3، 2015.
5. فريال قابوش ، أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2015/1990)، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2018/2017.

رابعا: المؤسسات

1. بنك الجزائر
2. الديوان الوطني للإحصائيات

خامسا: المواقع الإلكترونية

1. جلال خشيب، النمو الاقتصادي، شبكة ألوكة، www.alukah.net

2. The money supply, federal reseve bank of new york, http://www.newyorkfed.org.

3. Osikhotsali momoh, monetarism, updted july 25, 2021, http ://www.monetarism definiton inveslopedia.com .

4. Jim chapelow , Economic growth , 16/04/2019, www.investo pedia.com .

سادسا: المراجع بالغة الأجنبية

1. .Romer and romer , anew measure of monetary shock derivavation and imlication the american economic riview, vol 94 septembre 2004.